مجلــة كليــة التربيــة

علمية محكمة ربع سنوية

(السنة الحادية عشر – العدد الخامس والثلاثون – يوليه ٢٠٢٣)

https://foej.journals.ekb.eg

j_foea@aru.edu.eg

قائمة هيئة تحرير مجلة كلية التربية جامعة العريش

م	الاســـــم	الدرجة والتخصص	الصفة
أولاً - الهيئة الإدارية للتحرير (مجلس الإدارة)			
١	أ.د. السيد كامل الشربيني	أستاذ الصحة النفسية	عميد الكلية - رئيس مجلس الإدارة
٢	أ.د. محمود علي السيد	أستاذ. علم النفس التربوي	وكيل الكلية للدراسات العليا - نائب رئيس مجلس الإدارة
٣	أ.د. زكريا محمد هيبة	أستاذ تربية الطفل بقسم أصول التربية	وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب - عضو مجلس الإدارة
٤	أ.د. إبراهيم محمد عبد الله	أستاذ تربويات الرياضيات بقسم المناهج وطرق التدريس	وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع - عضو مجلس الإدارة
٥	أ.د. أحمد عبد العظيم سالم	أستاذ أصول التربية	أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي – عضو مجلس الإدارة
ثانياً- الهيئة الفنية (الفريق التنفيذي) للتحرير			
٦	أ.د. محمد رجب فضل الله	أستاذ المناهج وطرق التدريس	رئيس التحرير (رئيس الفريق التنفيذي)
٧	د. كمال طاهر موسى	أستاذ مساعد (مشارك) – مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول الطباعة والنشر والتدقيق اللغوي
٨	د. محمد علام طلبة	أستاذ مساعد (مشارك)– مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول متابعة أعمال التحكيم والنشر
٩	د. ضياء أبو عاصي فيصل	مدرس (أستاذ مساعد)– بقسم	عضو هيئة تحرير – مسؤول متابعة الأمور المالية

		الصحة النفسية	
١٠	د. نانسي عمر جعفر	مدرس (أستاذ مساعد)– مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول الاتصال والعلاقات الخارجية

ثالثاً- الهيئة الفنية (المعاونة) للفريق التنفيذي للتحرير

١١	م.م. أحمد محمد حسن سالم	مدرس مساعد تكنولوجيا تعليم	عضو هيئة تحرير – إدارة الموقع الالكتروني للمجلة
١٢	م.م. ناصر أحمد عابدين مهران	مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية	عضو هيئة تحرير – مساعد لمسؤول متابعة أعمال التحكيم والنشر – تجهيز العدد للنشر
١٣	أ. أسماء محمد الشاعر	أخصائي علاقات علمية وثقافية – باحثة دكتوراه	عضو هيئة تحرير – إداري ومسؤول التواصل مع الباحثين
١٤	أ. أحمد مسعد العسال	أخصائي تعليم – باحث دكتوراه	عضو هيئة تحرير – إدارة الموقع الالكتروني للمجلة
١٥	أ.محمود إبراهيم محمد	مدير إدارة الشئون المالية	عضو هيئة تحرير – المسؤول المالي

رابعاً - أعضاء هيئة التحرير من الخارج

١٦	أ.د عبد الرازق مختار محمود	أستاذ المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة أسيوط
١٧	أ.د مايسة فاضل أبو مسلم أحمد	أستاذ علم النفس التربوي	المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي

قائمة الهيئة الاستشارية الدولية لمجلة كلية التربية جامعة العريش

م	الاســـــــــــم	التخصص	مكان العمل وأهم المهام الأكاديمية والإدارية	
١	أ.د إبراهيم احمد غنيم ضيف	أستاذ المناهج وطرق تدريس التعليم الصناعي	جامعة قناة السويس- مصر	نائب رئيس جامعة قناة السويس، وزير التربية والتعليم الأسبق - المستشار السابق للتخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التابعة لجامعة الدول العربية.
٢	أ.د إمام مصطفى سيد محمد	أستاذ علم النفس التربوي	جامعة أسيوط مصر	- رئيس قسم علم النفس التربوي، ووكيل كلية التربية بأسيوط (سابقاً) - مدير مركز اكتشاف الاطفال الموهوبين بجامعة اسيوط – - المستشار العلمي للمركز الوطني لأبحاث الموهبة والابداع بجامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية.
٣	أ.د بيومي محمد ضحاوي	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة	جامعة قناة السويس - مصر	وكيل شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة " سابقاً" - مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في الإدارة التعليمية والتربية المقارنة – المجلس الأعلى للجامعات. مراجع معتمد لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
٤	أ.د حسن سيد حسن شحاته	أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	جامعة عين شمس مصر	رئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً – مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة تخصص المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم
٥	أ.د رضا السيد محمود حجازي	أستاذ باحث في المناهج وطرق تدريس العلوم	المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي - مصر	نائب مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين – وكيل أول وزارة التربية والتعليم- رئيس قطاع التعليم. نائب وزير التربية والتعليم لشؤون المعلمين " حالياً "
٦	أ.د رضا مسعد ابو عصر	أستاذ المناهج وطرق تدريس	جامعة دمياط مصر	وكيل أول وزارة التربية والتعليم " سابقاً " - أمين اللجنة العلمية لترقيات الأساتذة والأساتذة المساعدين للمناهج وطرق

		الرياضيات		التدريس–رئيس الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات" حالياً"
٧	أ.د رمضان محمد رمضان	أستاذ علم النفس التربوي	جامعة بنها مصر	عميد كلية التربية النوعية ببنها-مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين " سابقاً " - مدير المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي" حالياً"
٨	أ.د سعيد عبد الله رفاعي لافي	أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	جامعة العريش مصر	العميد الأسبق لكلية التربية بالعريش- نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث – قائم " حالياً" بأعمال رئيس جامعة العريش.
٩	أ.د سعيد عبده نافع	أستاذ المناهج وطرق تدريس الاجتماعيات	جامعة الإسكندرية - مصر	نائب رئيس جامعة الإسكندرية، ورئيس جامعة دمنهور الأسبق – خبير التخطيط الاستراتيجي وإعداد التقارير السنوية بالجامعات السعودية.
١٠	أ.د عبد التواب عبد اللاه دسوقي	أستاذ اجتماعيات التربية	جامعة أسيوط مصر	العميد الأسبق لكلية التربية بجامعة أسيوط – مدير مركز تطوير التعليم الجامعي، والمشرف على فرع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد – أمين لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات.
١١	أ.د عبد اللطيف حسين حيدر	أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم	جامعة صنعاء اليمن	منسق الاعتماد الأكاديمي، وعميد كلية التربية – جامعة الإمارات " سابقاً" – وزير التربية والتعليم باليمن " سابقاً" – خبير الجودة بمكتب التربية العربي لدول الخليج
١٢	أ.د عنتر صلحي عبد اللاه طليبة	أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية	جامعة جنوب الوادي - مصر	منسق برنامج تطوير كليات التربية FOER التابع لمشروع تطوير التعليم ERP ، واستشاري التنمية المهنية والمؤسسية POD التابع لمشروع تطوير التعليم ERP (سابقاً). أستاذ زائر بكلية الإنسانيات، بجامعة كالرتون بكندا ٢٠٢٠
١٣	أ.د عوشة احمد المهيري	أستاذ التربية الخاصة	جامعة الامارات	رئيس قسم التربية الخاصة – مساعد عميد كلية التربية بجامعة الإمارات

			الإمارات	لشؤون الطلبة.
١٤	أ.د الغريب زاهر إسماعيل	أستاذ تكنولوجيا التعليم	جامعة المنصورة مصر	- مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين في المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم . - رئيس مجلس إدارة الجمعية الدولية للتعليم والتعلم الالكتروني-مدير أمانة اتحاد جامعات العالم الإسلامي ، ومدير مديرية التربية بمنظمة الإيسيسكو" سابقاً "
١٥	أ.د ماهر اسماعيل صبري	أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم	جامعة بنها مصر	رئيس قسم المناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم " السابق بكلية التربية – جامعة بنها" - رئيس مجلس إدارة رابطة التربويين العرب
١٦	أ.د محمد ابراهيم الدسوقي	أستاذ تكنولوجيا التعليم	جامعة حلوان مصر	نائب مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين " سابقاً " – رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي
١٧	أ.د محمد عبد الظاهر الطيب	أستاذ علم النفس الكلينيكى والعلاج نفسي	جامعة طنطا مصر	العميد الأسبق لكلية التربية بجامعة طنطا- خبير بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر، وبقطاع كليات التربية بالمجلس الأعلى للجامعات.
١٨	أ.د محمد الشيخ حمود	أستاذ الصحة النفسية	جامعة دمشق - سوريا	خريج جامعة لايبزيغ - ألمانيا –رئيس قسم الصحة النفسية والتربية التجريبية وعميد لكلية التربية جامعة دمشق – سوريا- "سابقاً" – عضو الجمعية الأمريكية للإرشاد النفسي ACA – رئيس التحرير" السابق" لمجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس.
١٩	أ.د مصطفى بن أحمد الحكيم	أستاذ الأصول الدينية للتربية .التربية الأسرية	وزارة التربية الوطنية - المغرب	-خبير تربوي بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب - رئيس مجلس إدارة المركز الدولي للاستراتيجيات التربوية والأسرية- بريطانيا
٢٠	أ.د مني محمد	أستاذ	جامعة	العميد السابق لكلية الآداب بدمياط-مدير

	ابراهيم غنايم	التخطيط التربوي و اقتصاديات التعليم	المنصورة - مصر	مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة المنصورة – مقرر اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في أصول التربية والتخطيط التربوي
٢١	أ.د ناصر أحمد الخوالده	أستاذ مناهج وطرق تدريس التربية الاسلامية	الجامعة الأردنية _ الأردن	عميد كلية الدراسات الإنسانية التربوية بعمان– نائب ثم رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية " سابقاً" – خريج جامعة نبراسكا – بريطانيا.
٢٢	أ,د نياف بن رشيد الجابري	أستاذ اقتصاديات التعليم وسياسته	جامعة طيبة - السعودية	عميد كلية التربية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة" سابقاً" – المشرف العام على البحوث والبيانات بهيئة تقويم التعليم والتدريب بالمملكة – وكيل وزارة التعليم بالسعودية" سابقاً".
٢٣	أ.د يوسف الحسيني الإمام	أستاذ تربويات الرياضيات	جامعة طنطا مصر	الوكيل السابق للدراسات العليا والبحوث بجامعة طنطا – عضو فريق الاعتماد الأكاديمي لكلية التربية بجامعة الإمارات " سابقاً " -

قواعد النشر بمجلة كلية التربية بالعريش

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية السليمة على ألا يكون البحث المقدم للنشر قد سبق وأن نشر، أو تم تقديمه للمراجعة والنشر لدى أي جهة أخرى في نفس وقت تقديمه للمجلة.

٢. تُقبل الأبحاث المقدمة للنشر بإحدى اللغتين: العربية أو الإنجليزية.

٣. تقدم الأبحاث – عبر موقع المجلة ببنك المعرفة المصري

https://foej.journals.ekb.eg

الكترونياً مكتوبة بخط (Simplified Arabic)، وحجم الخط ١٤، وهوامش حجم الواحد منها ٢.٥سم، مع مراعاة أن تنسق الفقرة بالتساوي ما بين الهامش الأيسر والأيمن (Justify). وترسل إلكترونياً على شكل ملف (Microsoft Word).

٤. يتم فور وصول البحث مراجعة مدى مطابقته من حيث الشكل لبنط وحجم الخط ، والتنسيق ، والحجم وفقاً لقالب النشر المعتمد للمجلة ، علماً بأنه يتم تقدير الحجم وفقاً لهذا القالب ، ومن ثم تقدير رسوم تحكيمه ونشره.

٥. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث بما في ذلك الأشكال والرسوم والمراجع والجداول والملاحق عن (٢٥) صفحة **وفقاً لقالب المجلة**. (الزيادة برسوم إضافية). ويتم تقدير عدد الصفحات بمعرفة هيئة التحرير قبل البدء في إجراءات التحكيم

٦. يقدم الباحث ملخصاً لبحثه في صفحة واحدة، تتضمن الفقرة الأولى ملخصاً باللغة العربية، والفقرة الثانية ملخصاً باللغة الإنجليزية، وبما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة لكل منها.

٧. يكتب عنوان البحث واسم المؤلف والمؤسسة التي يعمل بها على صفحة منفصلة ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث ، والالتزام في ذلك بضوابط رفع البحث على الموقع.

٨. يجب عدم استخدام اسم الباحث في متن البحث أو قائمة المراجع ويتم استبدال الاسم بكلمة "الباحث"، ويتم أيضاً التخلص من أية إشارات أخرى تدل على هوية المؤلف.

٩. البحوث التي تقدم للنشر لا تعاد لأصحابها سواءً قُبل البحث للنشر، أو لم يُقبل. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في تحديد أولويات نشر البحوث.

١٠. لن ينظر في البحوث التي لا تتفق مع شروط النشر في المجلة، أو تلك التي لا تشتمل على ملخص البحث في أي من اللغتين ، وعلى الكلمات المفتاحية له.

١١. يقوم كل باحث بنسخ وتوقيع وإرفاق إقرار الموافقة على اتفاقية النشر. وإرساله مع إيصال السداد ، أو صورة الحوالة البريدية أو البنكية عبر إيميل المجلة J_foea@Aru.edu.eg قبل البدء في إجراءات التحكيم

١٢. يتم نشر البحوث أو رفض نشرها في المجلة بناءً على تقارير المحكمين، ولا يسترد المبلغ في حالة رفض نشر البحث من قبل المحكمين.

١٣. يُمنح كل باحث إفادة بقبول بحثه للنشر بعد إتمام كافة التصويبات والتعديلات المطلوبة.

١٤. في حالة قبول البحث يتم رفعه على موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ضمن العدد المحدد له من قبل هيئة التحرير ، ويُرسل للباحث نسخة بي دي أف من العدد ، وكذلك نسخة بي دي أف من البحث (مستلة).

١٥. يمكن – في حالة الحاجة – توفير نسخة ورقية من العدد ، ومن المستلات مقابل رسوم تكلفة الطباعة ، ورسوم البريد في حالة إرسالها بريدياً داخل مصر أو خارجها.

١٦.يجدر بالباحثين (بعد إرسال بحوثهم ، وحتى يتم النشر) المتابعة المستمرة لكل من:

–موقع المجلة المربوط ببنك المعرفة المصري

https://foej.journals.ekb.eg

–وبريده الالكتروني الشخصي لمتابعة خط سير البحث عبر رسائل تصله تباعاً من إيميل المجلة الرسمي على موقع الجامعة J_foea@Aru.edu.eg

١٧. جميع إجراءات تلقي البحث، وتحكيمه، وتعديله، وقبوله للنشر، ونشره ؛ تتم عبر موقع المجلة ، وإيميلها الرسمي، ولا يُعتد بأي تواصل بأية وسيلة أخرى غير هاتين الوسيلتين الالكترونيتين.

محتويات العدد (الخامس والثلاثون) الجزء الأول

السنة السابعة		هيئة التحرير	
الرقم	عنوان البحث	الباحث	الصفحات
	بحوث العدد		
١	**التفكير الجمعي وتدريس الرياضيات** إعداد أ. د/ إبراهيم محمد عبدالله حسن أستاذ تعليم الرياضيات كلية التربية – جامعة العريش		
٢	**الكفايات المهنية لأعضاء هيئة التدريس لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر طلابهم** إعداد د. محمد ابراهيم عبده السيد أستاذ مساعد أصول التربية كلية التربية– جامعة الأزهر بتفهنا الأشراف د.محمود مصطفى محمد إبراهيم أستاذ مساعد أصول التربية كلية التربية– جامعة بالدقهلية		
٣	**جودة الخدمات الأكاديمية المقدمة لطلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة التربوية بجامعة طيبة من وجهة نظرهم** إعداد د. ضيف الله بن عواض الزايدي أستاذ الإدارة التربوية المشارك بجامعة طيبة		

٤	**رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية** إعداد د. عصام عطية عبدالفتاح عمر أستاذ مساعد أصول التربية كلية التربية – جامعة العريش
٥	**إثراء مقرر البرمجة للصف الثامن في ضوء مهارات التفكير الحاسوبي** إعداد د. منير سليمان حسن أستاذ تكنولوجيا التعليم المساعد كلية التربية – الجامعة الإسلامية بغزة د . إيمان جبر مخيرز مدرس الحاسوب بوكالة الغوث الدولية قطاع غزة
٦	**فاعلية إستراتيجية التعارض المعرفي في تدريس الجغرافيا على تنمية المفاهيم الاقتصادية والوعي الاستهلاكي لدى طلاب المرحلة الثانوية** إعداد الباحثة/ رحاب عبد الله الشهيدي محمد أ.د. خميس محمد خميس أستاذ المناهج وطرق تدريس الجغرافيا كلية التربية – جامعة السادات د. رحاب فتحي حسن مدرس المناهج وطرق تدريس كلية التربية– جامعة العريش

٧	**دور الإعلام التربوي الجديد في نشر الوعي والثقافة البيئية دراسة ميدانية علي عينة من طلبة المرحلة الإعدادية بمدارس شمال سيناء** إعداد الباحثة/ ريهام عبد الحكيم عطوة صالح د. خالد أحمد مسعد أستاذ الاعلام المساعد والصحة كلية الإعلام – جامعة سيناء د. أحمد عبد الرحمن الشطوري أستاذ العلوم الحيوية والصحة الرياضية المساعد كلية التربية الرياضية – جامعة العريش
٨	**التلوث الثقافي لدى الشباب في المجتمع السيناوي ودور التربية في مواجهته** إعداد الباحث/ مصطفى محمد أحمد الحجري أ.د. رفعت عمر عزوز أستاذ أصول التربية كلية التربية– جامعة العريش د. عصام عطية عبد الفتاح أستاذ أصول التربية المساعد كلية التربية – جامعة العريش

تقديم

... ونستلهم من العيد المُبارك مبادئ وقيماً وممارسات...

بقلم: هيئة التحرير

هذا عدد جديد من أعداد مجلة كلية التربية بجامعة العريش. السنة ١١ العدد ٣٥– يوليه ٢٠٢٣م.

يصدر هذا العدد في أيام مباركة في شهر من الأشهر الحُرم. شهر ذي الحجة من العام ١٤٤٤هـ.

في أيام عيد الأضحى المبارك.

ويجدر بهيئة تحرير المجلة في الكلمة الافتتاحية لهذا العدد أن تستلهم من مبادئ وقيم هذه المناسبة ما يوجه عملها في إصدار هذه المجلة، وما يرتقي بمكانتها، وما يعين أعضاءها على المزيد من العطاء.

في مقدمة هذا العدد نشير إلى معاني كثيرة يمكن أن تمثل قيماً حاكمة لهيئة تحرير المجلة، وتعبر عن الإيمان والتقوى والتضحية؛ فيصبح هذا العدد بما يتضمنه من مقالات وبحوث ودراسات فرصة للتقرب إلى الله؛ بنشر العلم النافع، ونافذة يحتفل من خلالها الباحثون بنشر إنتاجاتهم.

ونشير إلى هذه القيم الحاكمة في عدد ذي الحجة حيث:

قيمة التضحية؛ التي ذكرنا بها عيد الأضحى المبارك، وهو ما يشجعنا على التضحية بما نملك من مال في سبيل الله ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وبما نملك من علم؛ ليكون نافعاً لغيرنا.

وقيمة الإخلاص في العمل والتقوى، وتوجيه الأعمال إلى الله وحده ثم لخدمة مجتمعاتنا الجامعية، وبلداننا ووطننا.

وقيمة إظهار التسامح والتعاون ، وتعزيز العلاقات الاجتماعية بينهم.

وقيمة الوحدة، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

وقيمة الأمل والتفاؤل والاعتقاد بأن الله سيوفقنا في جميع مجالات الحياة.

بشكل عام؛ فإن صدور العدد الحالي في هذه الأيام المباركة فرصة لإظهار قيم دعم البحث العلمي، وتعزيز الروابط بين الباحثين.

وفي إطار استلهام القيم والمبادئ – في هذه الأيام المباركة– يجدر بأسرة المجلة ، وأصحاب البحوث المنشورة أن يجتمعوا في هذا العدد؛ لتبادل التهاني والتبريكات، وللتعبير عن فرحتهم بصدور العدد في موعده.

إن موقع المجلة يتيح للباحثين تبادل بحوثهم ودراساتهم؛ بما يعزز العلاقات العلمية بينهم كما يتبادل المحتفون بالعيد الهدايا التي تعزز العلاقات الاجتماعية والتآلف بينهم.

وإذا كان الباحثون يسعون لنشر بحوثهم عبر هذه النافذة العلمية، ويقدمونها عبر هذا الوعاء التربوي (مجلة كلية التربية بجامعة العريش)؛ فإنهم يقدمونها – بلا مقابل – لمن يحتاجها، وذلك بالموقع المجاني للمجلة (عبر بنك المعرفة المصري).

إنه تطبيق عملي لمقولة إن العلم رحبٌ بين أهله

في هذا العدد الحالي (العدد ٣٥) (١٥) مقالاً، وبحثاً علمياً، ودراسة في مجالات التربية المختلفة باللغتين : العربية والإنجليزية ، وذلك في الموضوعات التالية:

- ✓ التفكير الجمعي وتدريس الرياضيات.
- ✓ التمكين الإداري للمعلمين في ضوء التحول الرقمي.
- ✓ التعارض المعرفي ودوره في تنمية المفاهيم الاقتصادية.
- ✓ التعلم (تنافسي/تشاركي) وتنمية مهارات برمجة مواقع الويب.
- ✓ الإعلام التربوي الجديد ودوره في نشر الوعي والثقافة البيئية.
- ✓ جودة الخدمات الأكاديمية المقدمة لطلبة الدراسات العليا.
- ✓ رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية.
- ✓ الكفايات المهنية لأعضاء هيئة التدريس لمواكبة متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- ✓ إستراتيجية عباءة الخبير للتدريس للطلاب الموهوبين منخفضي التحصيل.
- ✓ التلوث الثقافي لدى الشباب ودور التربية في مواجهته.
- ✓ إثراء مقرر البرمجة في ضوء مهارات التفكير الحاسوبي.
- ✓ استراتيجيات التعلم النشط ودورها في لتنمية بعض مهارات الأداء القرآني.
- ✓ رأس المال الفكري ودوره في تحقيق التميز المؤسسي الحكومي.
- ✓ التعلم القصصي ودوره في تنمية التفكير الأخلاقي.

نأمل – كما نسعى دائماً – أن يحظى هذا العدد برضا القراء الأعزاء، وأن يجدون فيه ما يفيدهم ، وما يفتح أمامهم المزيد من قضايا وموضوعات في مجالات البحث التربوي المختلفة.

والله الموفق

هيئة التحرير

البحث الرابع

رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية

إعداد

د. عصام عطية عبدالفتاح عمر

أستاذ مساعد أصول التربية

كلية التربية – جامعة العريش

رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية

إعداد

د. عصام عطية عبدالفتاح عمر

أستاذ مساعد أصول التربية

كلية التربية – جامعة العريش

مستخلص الدراسة باللغة العربية:

هدفت الدراسة لوضع رؤية مستقبلية لتطوير البحث العلمي في مجال اجتماعيات التربية؛ واستخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، وجاءت المعالجة في ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول منها الخلفية النظرية والمنهجية لمجال أصول التربية، وأهمية النهوض به، وبتخصصاته المختلفة ومنها اجتماعيات التربية.

بينما تناول المحور الثاني واقع البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية من خلال استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت جوانب القصور، ومنها الخلط في المصطلحات وفي الحدود البحثية لمجال اجتماعيات التربية، وغياب الخريطة البحثية، وضعف المردود العلمي والاجتماعي لأبحاث اجتماعيات التربية، والجدل الدائر حول أفضلية البحوث التنظيرية أو البحوث التطبيقية، وانتهاء بالتركيز على البحوث الفردية على حساب البحوث الجماعية.

ولتحسين الواقع الحالي لمجال اجتماعيات التربية، والتغلب على أوجه القصور التي تشوبه؛ جاء المحور الثالث برؤية الباحث المستقبلية بهدف النهوض بالبحث العلمي في المجال، وتضمنت الرؤية أربع نقاط، تناولت الأولى منها منطلقات الرؤية المستقبلية، بينما تناولت الثانية أهداف الرؤية المستقبلية، وجاءت متطلبات تحقيق الرؤية للنهوض بمجال اجتماعيات التربية بالنقطة الثالثة، بينما تناولت الرابعة والأخيرة أهم المعوقات المتوقعة عند التنفيذ، ومقترحات التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: رؤية مستقبلية – البحث التربوي – اجتماعيات التربية.

Abstract

A Proposal for Improving Educational Research in the Sociology of Education in the Egyptian Universities

This study is concerned with proposing a future vision for improving the quality of research in the sociology of education in the Egyptian universities. The study adopts the descriptive analytic approach. In so doing, the study first reviews the theoretical and methodological frameworks of the foundations of education and the importance of improving it and its disciplines including the sociology of education. Second, the study provides an analysis of the educational research in the sociology of education. It can be suggested that there are different limitations and problems related to previous work in the research in sociology of education including overlapping, the lack of research maps, the poor outcomes, and the focus on single-subject research rather than group research. In light of these limitations, the study finally proposes a four-axis framework for improving research in the sociology of education. The proposed framework defines the premises and objectives of the future vision, and the requirements for its appropriate implementation. Finally, it outlines the main challenges and impediments expected to arise with the implementation and the ways to overcome such.

Keywords: educational research, Egyptian universities, future vision, sociology of education,

مقدمة

تخضع جل مؤسسات التعليم لمحاولات تطويرية صارت ضرورة في كل دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فالدول المتقدمة تهدف للحفاظ على تقدمها وريادتها، بينما تسعى الدول النامية لتضييق الفجوة الحضارية والتعليمية والتنموية بينها وبين الدول المتقدمة.

و"ثمة اتفاق بين التربويين والمشتغلين بالسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرهم على أن تطوير التعليم يعتمد على البحث العلمي عامة – والبحث التربوي خصوصا؛ فالبحث العلمي يستمد قيمته وفاعليته من سعيه بشتى الطرق والأدوات الإبداعية والذهنية والعلمية إلى تحدي مشكلة ما والعمل على حلها، أو تحسين وتطوير وضع قائم، أو التعامل مع خطر وإزالته أو تفاديه، أو فهم احتياجات مجتمع أو جهة ما والإبداع في تلبيتها، وفي كل الأحوال تعتبر هذه الأشياء متطلبات تنموية ومجتمعية عليا تلبى من خلال البحث العلمي كنشاط إبداعي في عصر العولمة (توفيق، وموسى، ٢٠١٣، ٤).

وقد أدرك المسئولون في مصر أهمية تطوير التعليم، ووضعت استراتيجيات ورصدت ميزانيات لذلك، كان من بينها مشروعات لتطوير كليات التربية ونظم إعداد المعلم"(حجي، ٢٠١٠، ٧)، ويعتبر تطوير كليات التربية–بوصفها مؤسسات تعليمية– جزءا من التطوير المؤسسي في سياقه المجتمعي، كما يعتبر النهوض بتخصصاتها أو أقسامها العلمية مطلبا رئيسا وعاملا مهما يساعد في تطوير تلك الكليات؛ فالنهوض بالجزء يسهم في النهوض بالكل.

ويمثل البحث العلمي التربوي أولوية لكثير من الشعوب بهدف الوصول إلى نتائج تؤدي للتقدم والتطور في شتى المجالات، وبقدر ما ينال البحث التربوي من تخطيط واهتمام ورعاية، بقدر ما تكون له فائدته ونتائجه الإيجابية على قطاع التعليم والمجتمع؛ لأنه يهتم بمعالجة المشكلات والقضايا التربوية، بهدف الوصول إلى حلول ممكنة ومناسبة لها، كما يمكن أن يساهم في رسم السياسة التربوية، وتوفير المعلومات

والبيانات اللازمة لصنع القرار التربوي بطريقة رشيدة، ويمهد لعمليات التغيير والتجديد التربوي وإثراء المعرفة وتوظيفها لحل المشكلات.

والعلوم التربوية هي فرع من فروع العلوم الإنسانية التي تركز في دراستها وبحثها على الإنسان ونشأته وخصائصه وعلى علاقاته المختلفة ببيئته، ويختص كل فرع منها ببحث ودراسة جانب من جوانب الظاهرة الإنسانية، ومع تفرع العلوم التربوية واستقلالها، ظلت هناك قضايا عامة من العسير أن تدخل ضمن نسق محدد وإن كانت تتصل بالضرورة بكل العلوم التربوية، فكان ما يسمى ب (أصول التربية) ويختص بما هو عام ومشترك بين العلوم التربوية من ناحية، وكذلك بمناطق الحدود بين العلوم التربوية وبين غيرها من أنساق المعرفة المختلفة، أو بمناطق التفاعل بين العملية التربوية وبين الأنظمة الاجتماعية الأخرى .

ومع أن أصول التربية أحد التخصصات المنوط بها إعداد المعلم في مرحلة الدرجة الجامعية الأولى، وتطوير ما يتعلق بالتعليم، من خلال تقديم برامج للدراسات العليا، فضلا عن مساهماته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة؛ فهذا لا يعني أنه وحده المسئول عن مواجهة ما يتصل بتلك المحاور الثلاث من تحديات؛ حيث إن المواجهة ينبغي أن تكون في شكل منظومة تعليمية وبحثية وخدمية تتشارك فيها جميع التخصصات بكل كلية من كليات التربية على قدم وساق، وإنما يعني أن ضرورة الاهتمام بها ومحاولات النهوض بها من خلال تقديم رؤى مستقبلية تضعها في المكانة اللائقة بكلية التربية.

مشكلة الدراسة:

جاءت هذه المحاولة بهدف وضع رؤية مستقبلية لتطوير البحث العلمي في مجال من مجالات أصول التربية، وهو مجال اجتماعيات التربية؛ وللإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

١- ما الخلفية النظرية التأصيلية لمجال أصول التربية واجتماعياتها؟

٢- ما واقع البحث العلمي التربوي في مجال أصول التربية عموما ومجال اجتماعيات التربية على وجه الخصوص؟

٣- كيف يمكن رسم رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية؟

منهج الدراسة

لمعالجة القضية المطروحة في هذه الورقة البحثية؛ **استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي** الذي يقوم على المسح المكتبي وتحليل الأدبيات ذات الصلة بواقع البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية، من أجل المساعدة في الوصول إلى رؤية مستقبلية.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى إلقاء الضوء على الخلفية النظرية لمجال أصول التربية وفرعياته مع الكشف عن مجال اجتماعيات التربية وعلاقته بغيره من المفاهيم، ثم رصد وتحليل واقع البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية من حيث المخرجات والمؤشرات والتحديات، واستكشاف أبرز التجارب والنماذج المتبعة في تطوير البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية على المستوى الإقليمي والدولي، ومن ثم رسم رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية تستند إلى أفضل الممارسات والنماذج الموجودة.

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة في أنها:

١. تسلط الضوء على واقع وتحديات البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية، والذي يعاني من نقص في المخرجات والجودة والتأثير.

٢. تستكشف أفضل الممارسات والنماذج المتبعة في تطوير البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية على المستوى الإقليمي والدولي، والتي تسهم في رفع مستوى الإنتاجية والابتكار والتنافسية.

٣. ترسم رؤية مستقبلية لتطوير البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية بالجامعات المصرية، تستند إلى أفضل الممارسات والنماذج الموجودة.

٤. تسهم في تطوير مجال اجتماعيات التربية كفرع من فروع علوم التربية، وإغناء المعرفة التربوية بأفكار جديدة وابتكارات مفيدة، وخدمة المجتمع بإنشاء جيل من الباحثين المؤهلين تأهيلًا عاليا ولديهم قدرة على حل المشكلات التربوية بطرق إبداعية.

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ويمكن عرضها فيما يلي:

هدفت دراسة زاهر (١٩٩٧) استشراف مستقبل البحث العلمي الاجتماعي في المنطقة الخليجية، وتحديد أبرز التحديات والفرص التي تواجهه، ورسم رؤية تنموية تستجيب لاحتياجات وطموحات المجتمعات الخليجية.

واعتمد الباحث على المنهج التحليلي والاستشرافي، واستخدم مصادر ثانوية مختلفة، مثل التقارير والإحصاءات والدراسات المتعلقة بالبحث العلمي والتنمية في المنطقة الخليجية.

وأبرزت الدراسة أهمية دور البحث العلمي الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الخليجية، وأشارت إلى بعض المؤشرات التي تدل على تأخر هذا المجال مقارنة بغيره من المجالات العلمية. كما سلطت الضوء على بعض التحديات التي تواجه تطوير البحث العلمي الاجتماعي في المنطقة، مثل نقص الموارد والإمكانات والتشريعات والسياسات والتخطيط والتقويم والتأثير. وفي المقابل، استعرضت بعض الفرص التي تسهم في دفع عجلة التطور في هذا المجال، مثل زيادة الطلب على المعرفة والابتكار والحوار والشراكة والانفتاح على التجارب والنظرات المختلفة.

وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتطوير البحث العلمي الاجتماعي في المنطقة الخليجية، من بينها: إيلاء اهتمام أكبر للبحث العلمي الاجتماعي كأداة لفهم وحل المشكلات التنموية في المنطقة، وزيادة التخصيصات المالية والبشرية والفنية لدعم هذا المجال، وإشراك قطاعات مختلفة من المجتمع في توليده واستخدامه، وإصلاح نظام التعليم لإعداد كوادر مؤهلة في مجالات اجتماعية

مختلفة، وإثراء مناهج التعليم بأسس وأساليب علوم اجتماعية حديثة، وكذا إنشاء مؤسسات بحثية اجتماعية رائدة تضطلع بإنتاج معرفة جديدة وابتكار حلول عصرية لقضايا اجتماعية.

وتحت إشراف **يوجين بروفينزو** (Provenzo, ٢٠٠٩) تم تأليف موسوعة للأسس الاجتماعية والثقافية للتربية بهدف تقديم مقدمة شاملة لهذا المجال وإبراز أهمية فهم قضايا المدارس والمجتمع من منظور اجتماعي وثقافي، واستخدم هذا الكتاب المنهج الموسوعي باستخدام مصادر أصلية وثانوية في مختلف التخصصات المتعلقة بالأسس الاجتماعية والثقافية للتربية. وقدم هذا الكتاب أكثر من ٤٠٠ مقالة تغطي موضوعات مختلفة مثل العرق والجنس والطبقة الاجتماعية والتكنولوجيا والفلسفة والتاريخ والقانون والأدب والفن في علاقتها بالتربية. من أهم التوصيات التي يقدمها هذا الكتاب هي ضرورة تضمين الأسس الاجتماعية والثقافية في برامج إعداد المعلمين وفي المناهج الدراسية، وضرورة تشجيع التفكير النقدي والحوار الديمقراطي حول قضايا التربية، وضرورة تحديد ومواجهة عدم المساواة والظلم في المجال التربوي.

وفي دراسة **كير ورابتيز**(Kerr, Raptis: ٢٠١١) هدفت إلى الدفاع عن أهمية الأسس الاجتماعية للتربية، وخاصة تاريخ وفلسفة وعلم اجتماع التربية، في برامج إعداد المعلمين في كندا، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي والتحليلي لإظهار كيف تم تهميش هذا المجال في كليات التربية في كندا، وخاصة دراسة تاريخ التربية. كما قدموا بعض الحجج القوية لضرورة دراسة معلمي المستقبل الأسس الاجتماعية لتطوير قدراتهم على مواجهة التحديات والتغيرات في مجال التربية، وانتهت الدراسة إلى أن برامج إعداد المعلمين في كندا يجب أن تشتمل على مكون قوي من الأسس الاجتماعية لضمان جودة عالية للتعليم.

وقدم **غنايم** (٢٠١٤) ورقة بحثية هدفت إلى تشخيص واقع الإنتاج التربوي العربي من حيث كمه وكيفه واتجاهاته وارتباطه بمشكلات المجتمع العربي، وتقديم تصور مأمول للنهوض به وتحسينه وضمان جودته.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والنقدي، وأبرزت أهمية دور الإنتاج التربوي في إصلاح وتطوير البيئة التعليمية العربية بكافة جوانبها ومستوياتها ومراحلها، وأشارت إلى بعض المشكلات والإشكاليات التي تواجه هذا الإنتاج من حيث نوعية المخرجات وكفاءة المدخلات وفعالية المؤسسات، كما سلطت الضوء على بعض التوجهات العامة للإنتاج التربوي في البيئة العربية، مثل توجهات بحوث التربية المقارنة وتوجهات بحوث التربية المستقبلية وتوجهات بحوث التربية المستدامة. واستعرضت بعض المؤشرات التي تقيس حجم وقيمة هذا الإنتاج، مثل عدد المقالات والأطروحات والكتب والبراءات. كما استعرضت بعض المعايير التي تضمن جودة هذا الإنتاج، مثل مستوى التأصيل والابتكار والأصالة.

وهدفت دراسة **البنا** (٢٠١٥) تشخيص أبرز إشكاليات المنهجية العلمية في بحوث أصول التربية وتقديم تصور مقترح لمواجهة هذه الإشكاليات، واستخدمت المنهج الوصفي لتعرف مفهوم بحوث أصول التربية ومجالاتها وجدوها وأهم الإشكاليات المنهجية وسبل الحد منها.

وتوصلت إلى وجود العديد من الإشكاليات في منهجية بحوث أصول التربية تتعلق بالإطار العام والنظري والميداني والنتائج والتحليل والتفسير والمقترحات والتوصيات والمراجع والملاحق والملخصات والنواحي العامة والشكلية للبحوث، وفي ضوء ذلك تم تقديم تصور مقترح للتغلب على هذه المشكلات.

وهدفت دراسة **عبد العال** (٢٠١٦) رسم ملامح خريطة بحثية مستقبلية لقسم أصول التربية بجامعة بني سويف في ضوء أولويات الاحتياجات المجتمعية والاتجاهات البحثية الحديثة. وذلك من خلال التعرف على أهداف الخريطة البحثية ومراحل إعدادها، وتحديد أهم المرتكزات التي يجب مراعاتها عند بناء الخريطة البحثية، ثم تحديد الأولويات البحثية لقسم أصول التربية بجامعة بني سويف في ضوء المرتكزات التي سبق دراستها وتحديدها، وأخيرًا وضع تصور مستقبلي لملامح خريطة بحثية لقسم أصول التربية بجامعة بني سويف حتى عام ٢٠٢٥م.

واعتمدت الدراسة على أكثر من منهجية بحثية، تضمنت المنهج الوصفي معتمدًا على أسلوب تحليل المحتوى للكشف عن الوضعية الراهنة لبحوث الماجستير والدكتوراه داخل قسم أصول التربية بالكلية، والمقابلة الشخصية المقننة كأداة لتحديد أهم المشكلات المجتمعية في محافظة بني سويف، ومنهجية مستقبلية لاستقراء أهم المجالات البحثية التي يجب إدراجها في الخريطة البحثية لقسم أصول التربية بجامعة بني سويف معتمده في ذلك على أسلوب العصف الذهني.

وتوصلت إلى أنه لبناء خريطة بحثية متكاملة الأركان لابد من الارتكاز على مجموعة من العناصر التي تمثل محددات لعمل البحث العلمي التربوي داخل القسم، وهي: مقومات الانضمام لمجتمعات المعرفة، والاحتياجات البحثية للمجتمع، وأبعاد ومؤشرات خطط التنمية. وفي ضوء هذه المرتكزات تم تحديد عدد من الموضوعات داخل المجالات البحثية المختلفة للقسم، كما توصلت إلى وجود عدد من المعايير التي تحدد الأولويات البحثية لهذه الموضوعات، ومن أهمها معيار الأهمية ومعيار ندرة الدراسة (نصيب القضية من الدراسة) ومعيار الارتباط باحتياجات التنمية. وفي ضوء المرتكزات والمعايير تم وضع مصفوفة بالأولويات البحثية التي يجب إدراجها في الخريطة البحثية داخل كل مجال من مجالات قسم أصول التربية بكلية التربية في جامعة بني سويف.

وانطلقت دراسة **عبد الحسيب** (٢٠٢٠) من أهمية مجال أصول التربية؛ حيث إنها تمثل الأسس التي يقوم عليها أي نظام تربوي، ويشتق منها مبادئه، وتوجِّه ممارساته، وتعكس فلسفة المجتمع وغاياته، وتشارك في رسم السياسات التعليمية، ومعالجة القضايا التربوية، وتشير أدبيات البحث التربوي إلى أن هذا المجال يشوبه قصور في جوانبه التدريسية والبحثية والخدمية؛ لذا هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مجال أصول التربية في هذه الجوانب الثلاثة في ضوء الاتجاهات الحديثة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والأسلوب الإشرافي ومجموعات التركيز لتحقيق أهداف الدراسة. وتناولت الدراسة في إطارها النظري مجال أصول التربية، والاتجاهات الحديثة في هذا المجال

في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ثم طرح الباحث رؤية مستقبلية لتطوير مجال أصول التربية في الجوانب التدريسية والبحثية والخدمية.

وفي دراسة قام بها **تيرادا وجونسر** (Terada., & Gonser; ٢٠٢١) هدف الدراسة هو استعراض أهم الأبحاث التربوية التي نُشِرَت في عام ٢٠٢١، والتي تتناول موضوعات مهمة وحديثة في مجال التعليم، وتبرز أهم النتائج والتوصيات التي تستفيد منها المدارس والمعلمون والطلاب، وتتناول تلك الدراسات موضوعات مختلفة مثل تأثير التعليم عن بُعد على التحصيل الدراسي والانخراط الطلابي والعدالة التعليمية، ودور التعلم الاجتماعي والعاطفي في دعم صحة الطلاب ورفاهيتهم وتطوير مهاراتهم الحياتية، وأفضل الممارسات لتقديم الملاحظات البناءة للطلاب وتشجيعهم على التفكير النقدي والإبداعي، واستراتيجيات لزيادة دافعية الطلاب للتعلم والإنجاز والانتماء إلى المجتمع المدرسي، وكيفية تحسين جودة التدريس والتقويم والتخطيط من خلال التعاون بين المعلمين.

منهج الدراسة هو تحليل وتلخيص المقالات العلمية التي تم اختيارها بناء على معايير محددة، مثل جودة البحث والمجلة والمؤلفين والتأثير، وتمثلت أهم النتائج والتوصيات في أن التعليم عن بُعد يحتاج إلى تطوير وتحسين لزيادة فاعليته وكفاءته، والحد من الفجوات التعليمية بين الطلاب من مختلف الخلفيات والظروف، وأن التعلم الاجتماعي والعاطفي يلعب دوراً مهماً في تشكيل شخصية الطالب وسلوكه واندماجه في المجتمع، ويجب دمجه في المناهج الدراسية بطرق مبتكرة ومناسبة لكل مرحلة عمرية، وأن الملاحظات البناءة من المعلمين تساعد الطلاب على تحسين أدائهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم، ويجب أن تكون محددة وواضحة وإيجابية، وتشجع الطلاب على التفكير النقدي والإبداعي، وأن دافعية الطلاب للتعلم تتأثر بعوامل مختلفة، مثل المناخ المدرسي والأساليب التدريسية والتقدير والإشادة، ويجب أن تستخدم استراتيجيات فعالة لزيادة حافز الطلاب للإنجاز والانتماء، وأن التعاون بين المعلمين يسهم في تحسين جودة التدريس والتقويم والتخطيط، ويزيد من رضا المعلمين عن عملهم، ويجب أن يكون هناك دعم إداري وزميلي لإنشاء فرق تعاونية فعّالة.

بينما هدفت دراسة **السيد** (٢٠٢١) تقديم منهجيات بحثية معاصرة في مجال أصول التربية، والتي تساعد الباحثين على إجراء بحوث علمية ذات جودة وفعالية وإبداع في هذا المجال. كما هدفت إلى تطوير البحث العلمي في أصول التربية في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة، وإبراز دوره في خدمة التربية والتعليم والمجتمع.

واعتمدت على المنهج التحليلي والنقدي، واستخدمت مصادر ثانوية مختلفة، مثل الكتب والمقالات والأطروحات والتقارير المتعلقة بالبحث في أصول التربية. كما استخدمت أساليب توضيحية وإيضاحية، مثل الجداول والشكل والأمثلة والحالات.

وقد أبرزت الدراسة أهمية دور أصول التربية كفرع من فروع علوم التربية، وأشارت إلى بعض المشكلات والإشكاليات التي تواجه البحث في هذا المجال. كما سلطت الضوء على بعض المنهجيات البحثية المعاصرة في أصول التربية، مثل المنهج التاريخي والفقهي والفلسفي والسوسيولوجي والنفسي والأنثروبولوجي وغيرها. واستعرضت بعض التطبيقات العملية لهذه المنهجيات في بحوث مختارة في أصول التربية، كما استعرضت بعض التوجهات المعاصرة في أصول التربية، مثل توجهات بحوث التربية الإسلامية وتوجهات بحوث التربية المقارنة وتوجهات بحوث التربية النقدية.

بينما هدفت دراسة **غنايم** (٢٠٢٢) إلى تسليط الضوء على أهمية التنقيب في التراث التربوي العربي الإسلامي، والتعرف على بعض قضايا البحث التربوي التي تستلزم التجديد والابتكار، والتأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين التراث والتجديد في مجال التربية.

واعتمدت على المنهج التحليلي والوصفي، ويستخدم مصادر ثانوية مختلفة، مثل كتب التراث والمصادر المعاصرة المتعلقة بالإشكالية المطروحة.

وأبرزت النتائج دور التراث التربوي العربي الإسلامي في تشكيل رؤية تربوية شاملة ومتكاملة، تستند إلى أسس وأصول ثابتة من كتاب الله وسنة رسوله، وتستفيد من تجارب وإنجازات سابقة من عظماء المسلمين في مجالات مختلفة، كما أشارت إلى بعض قضايا البحث التربوي التي تحتاج إلى التجديد والابتكار، مثل قضية تطوير

منظومات التعليم وقضية تطوير المناهج وقضية تطوير طرائق التدريس وقضية تطوير دور المعلم. واستعرضت بعض المشروعات والبرامج التربوية المستحدثة التي تستند إلى رؤى تراثية مجدَّدة.

وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لإبراز دور التراث في تطوير البحث التربوي، من بينها: إيلاء اهتمام أكبر للتراث التربوي كأساس لفهم طبيعة التربية وأغراضها وأسسها، وزيادة نشر وتحقيق كتب التراث وإتاحتها للباحثين والطلاب في مجالات مختلفة، وإشراك خبراء في علوم التراث في فرق البحث التربوي للاستفادة من رؤى وآراء، وإبراز دور المشروعات والبرامج التربوية المستحدثة في نشر قضايا التجديد.

وانطلقت دراسة **الوحش** (٢٠٢٢) من أهمية مجال أصول التربية ومكانته التي تميز بها عن كثير من العلوم التربوية؛ نظراً لأنه العلم الذي يختص بدراسة النظم التعليمية في الدول المختلفة، حيث يمثل الأسس التي تقوم عليها العملية التربوية وتشتق منها مبادئها وأهدافها وتوجه عملياتها وممارستها، ويعكس فلسفة المجتمع وغاياته، وتشير الأدبيات إلى أن هذا التخصص يشوبه بعض القصور في جوانبه التدريسية والبحثية والمجتمعية، لذا هدفت الدراسة إلى تطوير تخصص أصول التربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتناولت الدراسة وصف الواقع وتحليله للبحوث التربوية في أصول التربية من خلال التحليل الرباعي(SWAT Analysis) ، ثم طرحت الباحثة رؤية مستقبلية لتطوير تخصص أصول التربية.

وهدفت دراسة **جوستافسون رايت** (Gustafsson-Wright, ٢٠٢٢) إلى استعراض بعض التحديات والابتكارات والسياسات والممارسات التي تؤثر على مجال التعليم العالمي في ظل جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها، واستندت الدراسة إلى آراء وتحليلات باحثين في مركز التعليم الشامل في مؤسسة بروكينغز، واستشهدت ببعض الدراسات والمصادر الأخرى المتعلقة بالموضوع.

وقد أبرزت الدراسة بعض الاتجاهات والأبحاث التي يجب متابعتها في عام ٢٠٢٢ وما بعده، مثل: التركيز على اتخاذ قرارات مستنيرة بالبيانات لتحسين نتائج التعليم

وزيادة كفاءة التمويل، ودعم تعلم الأطفال وتنمية صحتهم داخل وخارج المدرسة من خلال توفير بيئات غنية بالفرص والتحفيزات، وتطوير مهارات القرن الحادي والعشرين لدى الطلاب والمعلمين، مثل التفكير النقدي والإبداع والتعاون والرقمية، وتوسيع نطاق التعلم المخصص لتلبية احتياجات كل طالب على حدة، باستخدام التكنولوجيا وغيرها من الأدوات، وتعزيز دور الأسر والمجتمعات في دعم التعليم، خاصة في ظل أزمة كوفيد-١٩، وتحسين جودة التدريس وظروف العمل للمعلمين، باستخدام أساليب فعَّالة للتدريب والتقييم والإشراف، وكذا تشجيع التغيير الإصلاحي في نظم التعليم من خلال إشراك جميع المهتمين وإنشاء رؤى مشتركة.

خطوات السير في الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة جاءت المعالجة في ثلاثة محاور رئيسة، يمكن توضيحها فيما يلي:

المحور الأول: الخلفية النظرية والمنهجية

المحور الثاني: واقع البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية

المحور الثالث: ملامح الرؤية المستقبلية لمجال اجتماعيات التربية

المحور الأول – الخلفية النظرية والمنهجية

يهتم علم أصول التربية بدراسة القواعد والمبادئ والأسس والحقائق والمسلمات التي يقوم عليها النظام التربوي فكريا، وتتوجه بها تطبيقاته وعملياته ميدانيا، فهو حلقة الوصل بين التربية باعتبارها نظاما وبين ثقافة المجتمع وفلسفته، وهو العلم الذي يهتم بدراسة الأسس التي يبنى عليها أي تطبيق تربوي سليم، ويعد بمثابة الجذور التي تنبثق منها الأفكار والنظريات التربوية وكذا الممارسات الميدانية، ودراسة أصول التربية ضرورة لفهم فلسفة النظم التربوية وإمداد الطلاب والباحثين بأسس التربية ونظرياتها وتطبيقاتها العملية، والبحث في الأطر المرجعية والمنطلقات الفكرية الأساسية، والأسس الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها من الأسس والملامح التي تحدد السياق الحضاري للمجتمع، وملامح النظم التربوية التي

تلائمه؛ مما يسهم في دراسة الواقع وانعكاساته التربوية وتحليل جوانب القوة والضعف تمهيدا لتطوير العملية التربوية.

ولعل أهمية النهوض بتخصص أصول التربية بكليات التربية مرده إلى أكثر من جانب، فمن جانب يسهم النهوض به في مساعدة كليات التربية على القيام بدورها على الوجه الأمثل، ومن جانب ثان فإن أصول التربية – كتخصص تربوي– تستهدف إكساب الطلاب معارف ومهارات واتجاهات التي تستهدف إعداد وتدريب معلم التعليم العام والقيادات التعليمية، سواء من خلال برامج متنوعة بمرحلة الدرجة الجامعية الأولى، أو برامج الدراسات العليا، وهناك جوانب قصور عدة في هذا البعد، أحد أسبابها يتعلق بتركيز المقررات الدراسية على المعرفة ذاتها، بدلا من تركيزها على كيفية الحصول على المعرفة من مصادرها؛ فكمية المعلومات المقدمة للطالب مهما كان مقدارها في عصر التطور السريع الذي نعيشه لم تعد تنفع طويلا لأنها لا تلبث إلا قليلا حتى يظهر ما هو أكثر منها نفعا في ظل هذا الطوفان المتجدد من المعلومات.

ومن جانب ثالث فإن النهوض بمجال أصول التربية يساعد في التخلص من المشكلات والعقبات التي تواجه النظام التعليمي بكافة مكوناته من خلال تطوير المعارف المقدمة للطلاب بما يتماشى مع معطيات العصر، وما يسهم به البحث العلمي في المجال رغم القوى والمؤثرات التي أخرتها عن اللحاق بركب التغيير للمستقبل.

ومن جانب رابع يسهم تطوير مجال أصول التربية في تفعيل الدور المنوط بها في خدمة المجتمع المحلي وتنمية البيئة المحيطة؛ ومن هذا الدور تلك البرامج الخدمية والتنموية التي تنفرد بها أصول التربية أو تشارك غيرها من تخصصات الكلية في تقديمها، ولكن يؤخذ على هذا الدور أنه ما زال يأخذ صفة المشاركة من جانب أساتذة التخصص وليست الشراكة مع المؤسسات المعنية؛ حيث يتم إعداد معظم البرامج بعيدا عنهم، ثم يتم الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس للتدريس والتدريب بها، كما يؤخذ أيضا

على بعض البرامج القصور الواضح في عمليات التخطيط للتدريب، وغياب الأسلوب العلمي في مراحلها المختلفة.

وتتعدد المجالات الفرعية لأصول التربية، وتختلف الرؤى في العدد الإجمالي لهذه الأصول التي تنتج عن العلاقة بين علم التربية وغيره من العلوم، ومن هذه المجالات المجمع عليها في الأدبيات التربوية فرع الأصول الاجتماعية للتربية الذي ظهر نتيجة التكامل بين التربية وعلم الاجتماع، ويبحث في العلاقة بين الفرد والمجتمع بنظمه ومؤسساته، ويهتم بالوظيفة الاجتماعية للتربية التي تساعد الأفراد على التكيف مع مجتمعهم سواء من حيث الفكر أو الممارسة التطبيقية، ومحاولة التوفيق بين خصائص الفرد وقدراته واحتياجاته وميوله وما يقابلها من احتياجات المجتمع بما له من مقومات ونظم ومؤسسات وظروف جغرافية وسياسية واقتصادية، "وفي ظل التحديات النظرية والمنهجية والتجريبية والسياسية الرئيسية والمشكلات الاجتماعية الملحة التي تواجه التعليم في العصر الحالي، تبرز أهمية اجتماعيات التربية كمنهج مؤثر لتطوير البحث العلمي في الجامعات(Becker,٢٠١٩, ٥٨).

ويرتبط بها الأصول الثقافية التي تعنى بدراسة الثقافات المختلفة بجوانبها المتعددة، وهي تلك التي تتعلق بالقيم والفنون والأخلاق والعادات والتقاليد والطبائع والخصائص التي تختلف من مجتمع لآخر، ومن بيئة لأخرى، والتي تؤثر بطبيعتها في الأفكار التربوية والممارسات الميدانية؛ فالبحث الانثربولوجي لا يهتم بدراسة الإنسان معزولا عن بيئته ومجتمعه، وإنما يقوم بدراسته كائنا اجتماعيا يكتسب سلوكه من خلال علاقاته المتنوعة بالمحيطين به، ويصدر ردود أفعاله بناء على عملية الاكتساب هذه في صورة إبداعات علمية وفنية وثقافية وغيرها.

وتتنوع الدراسات داخل هذا المجال لتشمل مدخل دراسة النظام التعليمي من داخله وبجميع عناصره، والعلاقات المتشابكة بين مكوناته وبينها وبين النظام التعليمي الذي يشملها معا، وأيضا مدخل دراسة النظام التعليمي في علاقته بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية الأخرى، والعمليات المختلفة التي يعيش فيها الفرد خارج النظام التعليمي.

ويجدر القول: إن هناك خلطا في المفاهيم بين الأصول الاجتماعية للتربية واجتماعيات التربية؛ حيث يشير علي (٢٠١٢، ١٣١) إلى أن هناك تداخلا وخلطا في المفاهيم بين العاملين في مجال أصول التربية، "فمثلا تغيب عن بعضهم فروق دقيقة بين فلسفة التربية والأصول الفلسفية للتربية، وكذلك بالنسبة للأصول الاجتماعية للتربية واجتماعيات التربية، والأصول الاقتصادية للتربية واقتصاديات التعليم وهكذا.

ويوضح علي (٢٠١١، ٦٩- ٧٠) أن للتربية جوانبها الاجتماعية، وللمجتمع جوانبه التربوية، لكن بحكم بدائية المراحل الأولى من تطور كلا الجانبين، لم يظهر مصطلح خاص بأي منهما إلى أن ظهر ما يسمى علم الاجتماع التربوي باعتباره فرعا من علوم الاجتماع، مثله مثل علم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، حيث يعبر عن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الأبعاد التربوية، أو الأسرية، أو القانونية، أو الجنائية للظواهر الاجتماعية.

ومع بداية القرن العشرين، والذى تميز بالتوسع في نسيج المعرفة وبزوغ العديد من فروع المعرفة، ظهر علم جديد متخصص في الدراسة العلمية للتربية كنظام اجتماعي، وفى تفاعله مع نظم المجتمع الأخرى. وقد أطلق على هذا العلم في العلم في البداية علم الاجتماع التربوي Education Sociology والذى استمر لفترة زمنية محدودة ثم ما لبث أن تغير إلى علم اجتماع التربية Sociology of Education. ولقد أثرت في حركة البحث والتنظير التربوي توجهات نظرية عامة أثرت على ما نشأ بعد ذلك من جهود في التنظير (الخويت، ٢٠٠٠، ١).

وركز آخرون- وخاصة من بين علماء التربية- على الأبعاد الاجتماعية للظواهر التربوية، وتسمى هذا الفرع في البداية باسم اجتماعيات التربية، لكن بعضهم احتج أن هذا لا يوجد في المصطلح الإنجليزي في المجال الاجتماعي التربوي، سواء قلنا علم الاجتماع التربوي، أو علم اجتماع التربية الذي رأوا أنه ترجمة للمصطلح الإنجليزي Sociology of Education.

ومن ثم؛ فإن الأصول الاجتماعية هي تلك الأصول التي جعلت العملية التربوية لا تدور حول الفرد وحده، وإنما كذلك حول المجتمع (علي، ٢٠٠٥، ١٨٦)، ويكون

المدار فيه على البحث عن المؤثرات والقوى المجتمعية التي لها دورها المؤثر والفاعل على العمل التربوي، كأن نبحث في المسألة الثقافية، وكذلك النظام السياسي القائم، وغيره من النظم المجتمعية الأخرى مثل النظام الاقتصادي (علي، ٢٠١١، ٧٧).

ومعنى ذلك أن الأصول الاجتماعية أعم وأشمل من اجتماعيات التربية، ففي الأولى تقوم معالجة المحتوى على المجتمع كله بعناصره ومشكلاته وقضاياه، أما في الثانية فنركز المعالجة على المجتمع المدرسي، وأن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للمجتمع البشري، ويمكن وصفه بأنه تطبيق للنتائج الاجتماعية من أجل حل المشاكل في مجال التعليم.

بينما يرى حسن (٢٠٢١) **أن علم الاجتماع التربوي** هو العلم الذي يدرس أثر العمل التربوي في الحياة الاجتماعية، ويدرس في الوقت نفسه أثر الحياة الاجتماعية في العمل التربوي، أو هو العلم الاجتماعي الذي يدرس الظاهرة التربوية في مناحيها المتعددة، وفي إطار تفاعلها مع الواقع الاجتماعي. فهو علم قائم بذاته، وتم استخلاصه من علم الاجتماع العام.

ويهتم هذا الميدان من علم الاجتماع ببحث الوسائل التربوية التي تؤدي إلى نمو أفضل للشخصية؛ لأن الأساس في هذا الميدان هو أن التربية عملية تنشئة اجتماعية؛ لذا فإن علم الاجتماع التربوي يبحث في وسائل تطبيع الأفراد بحضارة مجتمعهم، والتربية أساساً ظاهرة اجتماعية، يجب أن تدرس في ضوء تأثيرها في الظواهر الاجتماعية الأخرى من سياسية واقتصادية وبيئية وتشريعية، وتأثيرها في المتغيرات الاجتماعية الأخرى من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي. من هنا أكد الاجتماعيون ضرورة تحليل الدور الذي يقوم به النظام التربوي في علاقته بأجزاء البناء الاجتماعي الديموغرافية أو الاقتصادية أو السياسية، وعلاقته بمثالية المجتمع أو نظراته العامة والإيديولوجيات التي تفعل فيه.

ويحتل علم الاجتماع التربوي مكانة خاصة في البلدان التي تعيش مرحلة نقلة حضارية، إذ تجري مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، تلك التغيرات التي

تستوجب إعادة النظر في مسائل التربية والتعليم وما يتعلق بها من ظواهر اجتماعية تواكب تلك التغيرات وتعمق جذورها.

ومن مجالات اهتمام علم الاجتماع التربوي كما يشير حسن(٢٠٢١) مسائل مثل إيصال القيم الاجتماعية والثقافية والتربوية والدينية والوطنية إلى الطفل عن طريق النظام التعليمي، كما أنه يدرس المحددات الاجتماعية التي تؤثر في تقرير السياسات التربوية وأهداف النظام التعليمي، وكذلك تأثير المؤسسات الاجتماعية في النظام التعليمي، وتأثير العلاقة بين المدرسة والأسرة، في التحصيل المدرسي للتلاميذ، ودور النظام التعليمي في الحراك الاجتماعي، وأثر الأنماط الثقافية السائدة على النظام المدرسي، والتعلم عن طريق جماعات الأقران، والعلاقات بين أفراد تلك الجماعات، ودور التربية في إعداد الناشئة لسوق العمل، والتحليل الاجتماعي لبنية النظام المدرسي والعلاقات السائدة فيه، ودور النظام المدرسي بصفته أداة للسيطرة الاجتماعية والضبط، وإعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وتحديد الطبقات الاجتماعية المستفيدة من النظام المدرسي، والتي تطبعه بخصائصها اللغوية والثقافية، وأخيراً دور التربية في عمليات التحديث الاجتماعي.

وغني عن البيان أن علم الاجتماع التربوي يروم من خلال دراسته للحقل التربوي سبر أغوار العلاقة المعقدة بين الفرد والجماعة من جهة وبين الجماعة وباقي الجماعات من جهة أخرى، كما يدرس علاقة المجتمع بالتربية وتأثير التربية فيه؛ فالدراسة ليست سهلة وميسرة كما قد يبدو للبعض؛ لأن هناك عقبات تتضح وتظهر– الرواسب أو المخلفات التربوية – قد تمارس ضغوطات من شأنها أن تعرقل عمليات التنمية والتطوير.

فعلم الاجتماع التربوي، وباختصار يكرس جهده لفهم العلاقة بين التلميذ والمدرسة والمجتمع، فهو يهتم بالنظام التربوي ككل متكامل بكل ما يضمه من مؤسسات تربوية واجتماعية، أوجدها المجتمع بهدف تعليم أبنائه وتربية النشء في مختلف مراحل العمر السنية وكافة مراحل التعليم، وكذا الاهتمام بمختلف جوانب التلميذ المعرفية والوجدانية والانفعالية، وكافة ما يحيط بالمجتمع التعليمي من مشكلات ومعيقات.

بينما الأصول الاجتماعية للتربية من وجهة نظر حسن(٢٠٢١) تدرس علاقة النظم المختلفة بالتربية، كما تدرس القضايا والمشكلات والعمليات داخل المنظومة التربوية ومؤسساتها الرسمية والنظامية مثل المدارس والجامعات، والمؤسسات غير النظامية مثل دور العبادة والأندية والأحزاب، والمؤسسات العرضية مثل الأسرة والإعلام.

وعلى الرغم من الاختلافات المتعددة بين التيارات السائدة في علم اجتماع التربية المعاصر، فإنها جميعا تبحث وتدرس في محتوى هذا الفرع من المعرفة والذي يمكن تحديد ميادينه ومجالاته فيما يلي: (الشخيبي، ١٩٨٦، ١٨٨- ١٩٠)

(أ) دراسة المدرسة كنظام اجتماعي قائم بذاته، ويتضمن:

- المكانات والأدوار الاجتماعية كمكانة المعلم والتلميذ ومدير المدرسة.
- النظم الاجتماعية: حجرة الدراسة، بناء السلطة، بناء القوة، البناء الاجتماعي، النظام الإداري، نظام القيم
- العمليات الاجتماعية: التفاعل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية، التغير الثقافي
- المفاهيم الاجتماعية: القيم، اللغة، الاتجاهات، الثقافة
- المشكلات الاجتماعية: التسرب، الرسوب، التخلف الدراسي، الحرمان الثقافي، التحيز الاجتماعي

(ب) دراسة المدرسة كمؤسسة اجتماعية وتفاعلها مع نظم المجتمع ومؤسساته، ويتضمن:

- التفاعل بين المدرسة والمؤسسات الاجتماعية كالأسرة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام ودور العبادة والأندية.
- العلاقة بين المدرسة وبناء القوة في المجتمع.
- العلاقة بين المدرسة وبناء السلطة في المدرسة.
- العلاقة بين المدرسة والبناء الاجتماعي.

- المدرسة والعمليات الاجتماعية كالحراك الاجتماعي، والضبط الاجتماعي، والتغير الثقافي.
- المدرسة ومبدأ تكافؤ الفرص.
- المدرسة وبعض مشكلات المجتمع مثل مشكلة السكان، والتخلف، والمواصلات، والجريمة، والإدمان، والفقر، والأمية.
- التعليم المدرسي واللا مدرسي.

ويمكن للباحث في علم اجتماع التربية أن يتناول أيا من الموضوعات السابقة بالبحث والدراسة التقويمية أو التطويرية أو التحليلية مستخدما واحدا أو أكثر من مناهج البحث التربوي المتعددة.

وبناء على ما سبق، يرى الباحث أن اجتماعيات التربية هي دراسة العلاقة بين التربية والمجتمع، وكيف تتأثران ببعضهما، وكيف تنظم المؤسسات التربوية بناء على الحاجات الاجتماعية، بينما الأصول الاجتماعية للتربية هي دراسة أسس ونظريات التربية من منظور اجتماعي، وكيف تستند إلى المفاهيم والقوانين الاجتماعية في فهم طبيعة وأهداف ووظائف التربية، بينما علم الاجتماع التربوي هو فرع من فروع علم الاجتماع، وهو العلم الذي يدرس أثر العمل التربوي في الحياة الاجتماعية، وأثر الحياة الاجتماعية في العمل التربوي، ويستخدم مقولات ونظريات علم الاجتماع لفهم وتحليل الظواهر التربوية في نواحيها المختلفة، وفي إطار تفاعلها مع الواقع الاجتماعي المحيط بالإنسان.

المحور الثاني– واقع البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية

إن تطوير البحث التربوي بالجامعات المصرية يستند إلى رؤى أساتذة التخصصات التربوية؛ رؤاهم في نقد الواقع وتقديم مقترحات للتغلب على ما لحق به من قصور، وما واجهه من تحديات، ورؤاهم لما ينبغي أن يكون عليه البحث التربوي في المستقبل، بحيث يصبح مسايرا لاتجاهات التطوير المعاصرة، وبما يساعد في أن تتبوأ كليات التربية المكانة المناسبة لها، وتتحقق لها الريادة المنشودة على مستوى الكليات والمؤسسات الجامعية.

ودراسة البحث العلمي الاجتماعي لا يمكن أن تنفصل عن دراسة البحث العلمي الطبيعي، وكلاهما لا يمكن فصله عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع وعن حركة التنمية البشرية فيه (زاهر، ١٩٩٧، ١٣). ويمكن رصد الواقع وعرضه من خلال النقاط التالية:

١. غياب الخريطة البحثية في مجال اجتماعيات التربية

إن غياب الخريطة البحثية في مجال اجتماعيات التربية هو مشكلة تؤثر على جودة وتنوع وتوجهات البحوث التربوية في هذا المجال، والخريطة البحثية هي تصور مقترح للموضوعات والقضايا والأهداف والمنهجيات والمصادر والمخرجات البحثية المطلوبة في مجال علمي معين، وذلك بناءً على تحليل الواقع البحثي وتحديد الفجوات والحاجات والأولويات البحثية في ضوء التطورات والتحديات المعاصرة.

وتكمن فائدة الخريطة البحثية في أنها تساعد الباحثين على اختيار موضوعات بحثية ذات أهمية وقيمة علمية واجتماعية، وتوجههم نحو مجالات جديدة أو مهملة أو متجددة في مجال اختصاصهم، وتربط بين البحث التربوي وسياسات التعليم واستراتيجيات التنمية المستدامة، وتشجع على التعاون والتفاعل بين الباحثين من مختلف التخصصات والمؤسسات، وقد يؤدي غيابها في مجال اجتماعيات التربية إلى تشتت وتكرار وانحراف البحوث التربوية في هذا المجال، وعدم استجابتها للمشكلات والظواهر والتغيرات الاجتماعية المعاصرة، وضعف دورها في خدمة المجتمع والإسهام في التطور التربوي.

ويلاحظ بصفة عامة أن كثيرا من عناوين بحوث أصول التربية عناوين نمطية لدى بعض الباحثين، أو عناوين مكررة لدى البعض الآخر، ويشير ذلك إلى أن تلك البحوث لم تعد مسايرة للجديد في المجال، أو أصبحت مسخا ونسخا بعضها من بعض، وربما يرجع السبب في ذلك إلى غياب خريطة بحثية في مجال أصول التربية في معظم إن لم يكن جميع أقسام أصول التربية بالجامعات المصرية؛ ويتضمن ذلك غياب الخريطة البحثية في مجال اجتماعيات التربية قائمة على تحديد الاحتياجات التربوية المجتمعية؛ مما يؤدي إلى فصل التربية عن المجتمع والبيئة، والتركيز على

قضايا بحثية تقليدية وهامشية بعيدة عن قضايا المجتمع ومشكلاته، وصارت البحوث العلمية في المجال تسعى إلى إعادة إنتاج المجتمع أكثر من نقد الواقع والسعي نحو تغييره، كما أنها بحوث لا تجاري مثيلاتها في ذات المجال على المستوى الدولي، وتتركز نتائجها على مناطق ومجالات معزولة عن واقع البشر وهمومهم، وفي الحالات القليلة التي تتوصل لنتائج واقعية لا تجد من يوظف هذه النتائج لتطوير الواقع التربوي والارتقاء به.

ومما يؤخذ على البحث التربوي في هذه الجزئية تركيز الاهتمام على التعليم النظامي، وكثرة الأبحاث والدراسات حوله على حساب التعليم غير النظامي رغم أهمية هذا الأخير في التنمية الشاملة المتكاملة للشخصية الإنسانية، وهي بهذا المعنى تتسع ساحتها لتضم إلى قضاياها ومشكلاتها ما يتصل بالثقافة والإعلام والدعوة، والتي لم تحتل الدراسات حوله الوزن المناسب لها ضمن المعرفة المجتمعية (علي، ٢٠١٠، ١٥).

٢. ضعف المردود العلمي والاجتماعي من أبحاث اجتماعيات التربية

ورغم كثرة الأبحاث والدراسات التربوية في مجال اجتماعيات التربية سواء أكانت بحوثا تأصيلية تعنى بالتأصيل النظري للتربية، أم كانت بحوثا إجرائية تستهدف تطوير الواقع التربوي، أو علاج مشكلات التعليم في مكوناته المختلفة من طلاب، ومعلمين، ومنهج مدرسي، وطرائق تدريس، وأنشطة طلابية، وخدمات إدارية وتعليمية، وتنمية المهارات والأساليب المرتبطة به، فإن نتائج هذه الجهود العلمية ما زالت مبعثرة، ولم ترق إلى المستوى المنشود الذي يسهم في تخريج منتج تعليمي ذي كفاءة عالية يستطيع بها مواكبة متطلبات العصر سريع التغير، وما زال إسهامها في حل المشكلات التربوية محدودا؛ نظرا لكثير من العوامل، منها ما يتصل بالباحث، ومنها ما يرجع لمتخذي القرار والعاملين في الميدان التربوي أو التنموي، ومنها ما يتصل بالبحث التربوي وعدم ارتباطه بسياسات علمية واضحة ومحددة ومرتبطة بالسياسات التنموية العامة لمصر.

في دراسة أجراها غنايم (٢٠١٤، ١٣٠) حول واقع الإنتاج العلمي التربوي العربي اتضح أنه رغم التنوع في هذا الإنتاج إلا أن معظم البحوث تمت في مجالات محدودة مع إهمال معظم المجالات الأخرى، وحاز مجال ضمان الجودة والاعتماد المركز الأول تماشيا مع الاتجاهات العالمية، ورغم أن المنطقي أن تتحسن جودة التعليم العربي فإن العكس هو الصحيح، ويفسر ذلك بوجود شبه انفصال بين البحث التربوي والممارسة في الميدان التعليمي، فالبحوث ونتائجها في واد والممارسة التعليمية في واد آخر؛ مما ينتج عنه إهدار في رأس المال المادي والبشري معا، ويقلل من القيمة المضافة للإنتاج التربوي العربي في بيئته.

ولأهمية هذا الموضوع وتعقيده فإنه يتطلب تحليلًا نقديًا وشاملاً للعوامل المؤثرة فيه والمؤدية إليه، ومنها **السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي** الذي تنشأ فيه أبحاث اجتماعيات التربية والذي يحدد مدى توافقها مع حاجات وتطلعات المجتمع والدولة والمنظومة التربوية، و**المناهج** المستخدمة في إنتاج وتقييم أبحاث اجتماعيات التربية والتي تؤثر على جودة وصدقية وأصالة النتائج والتوصيات، و**الإمكانات والموارد** المتاحة للباحثين في مجال اجتماعيات التربية من حيث التأهيل والتدريب والدعم المادي والمعنوي والتكنولوجي، و**آليات التفاعل والتواصل** بين الباحثين في مجال اجتماعيات التربية وبين المستفيدين من أبحاثهم من مسؤولين ومخططين ومنفذين ومراقبين للسياسات التربوية.

وعند إرادة زيادة المردود العلمي والاجتماعي من أبحاث اجتماعيات التربية، فإنه يجب العمل على تحسين هذه العوامل بشكل متكامل ومستدام، وذلك من خلال **إشراك المجتمع** في تحديد موضوعات الأبحاث وأهدافها وأسئلتها، وإطلاعه على نتائجها وآثارها، وتشجيعه على المشاركة في تطبيقها، و**إثراء المنهجية** بإدخال أساليب جديدة ومبتكرة في جمع وتحليل البيانات، مثل استخدام التقنية الرقمية، وإضافة منظور نقدي وتاريخي لفهم الظواهر التربوية، و**زيادة الإمكانات** بتوفير فرص التأهيل والتدريب للباحثين في مجال اجتماعيات التربية، وزيادة المخصصات المالية للأبحاث، وإنشاء شبكات تعاون بحثية دولية، وزيادة **آليات التفاعل** بإقامة حوارات دورية بين الباحثين

في مجال اجتماعيات التربية، وصانعى القرار، لإطلاعه على نتائج أبحاثه، كذلك إصدار مطابق لأبرز أورده في هذا المجال، كذلك إطلاق مشاركة لإبرام أبرز أورده في هذا المجال.

٣. بين البحوث التنظيرية والبحوث التطبيقية

يسود اعتقاد بين البعض أن البحث في مجال أصول التربية بشكل عام لا يفيد الباحث في حياته العملية، وكان هذا هو الدافع الأساس لظهور تيار من الدراسات التي يدور معظمها في دائرة التخطيط التربوي، والذي أخذ ينمو ويتسع إلى درجة انزواء البحوث والدراسات الأصولية، بدعوى البحث فيما يفيد الباحث في حياته العملية، والزعم بأن البحوث الأصولية كلام في كلام، لا يتيح لصاحبها موقعا في بنية المهن والوظائف بعد التخرج، والزعم بأن البحث العلمي هو الذي يقوم على دراسة ميدانية تستخدم أدوات البحث الميداني المعروفة، وتشيع هذه النظرة لدى قطاعات عريضة من التربويين والمسئولين عن ترقيات أعضاء هيئة التدريس، مع الأخذ في الاعتبار ضعف كثير من الباحثين في التناول الفكري التنظيري؛ بحيث يأتي البحث هشا بغير إضافة أو تجديد، وتغلب عليه اللفظية والنقل والتكرار (علي، ٢٠١٠، ١٣).

ونتيجة لذلك بدأت كثير من الدراسات الأصولية تتجه نحو بعض الأدوات البحثية كالاستبيانات في محاولة منها لربط التنظير بالواقع، وهذا الأمر جعل الباحث يحصر نتائج دراسته وبحثه في مجموعة من الجداول الصماء التي يعجز عن تفسيرها في ضوء الواقع التربوي والمجتمعي لتلك الأرقام، فيقول مثلا إن علاقة المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب يؤثر في تحصيله الدراسي عند مستوى دلالة ٠,٠٥ % ويقف عند ذلك دون إجابة عن السؤال ماذا تعني تلك النسبة في العلاقة بين الوضع الطبقي للطلاب والتحصيل الدراسي (الغريب، ٢٠١٤، ٤٦).

وظهرت مشاكل أمام الباحثين مثل صعوبة تطبيقه، وعدم وجود تعاون من المسئولين، واقتصار الدراسات على الاستبيانات فقط، وتجاهلهم لكثير من الأدوات البحثية، وهذا جعلهم إما أن يشوهوا في نتائج هذه الأدوات، أو أن يبقوا مستمرين في

البحث عدة سنوات حتى يستطيعوا الخروج بنتائج قريبة من الواقع، حتى أصبحت تلك الأدوات في معظم الدراسات والتي قد لا تحتاج إليها مطلقا، مع أنها قد أخذت من وقت الباحث وجهده، والتي كان يستطيع استغلالها في التأصيل لدراسته، ويرتبط بهذا الشأن عدم تحمس المسئولين للبحث الاجتماعي عموما بسبب ضعف العائد– بمفهومه الاقتصادي– لأن المعرفة والفهم وزيادة المعرفة عن المجتمع وفهم طبيعته تعتبر منافع غير قابلة للقياس، وهي لا تهم سوى الذين يقومون بها وحدهم، بينما الحكومات تهتم بالنتائج العلمية المباشرة والنافعة التي يمكن ترجمتها لأرقام وعوائد اقتصادية يسهل حسابها بالقياس لتكلفتها الاقتصادية (زاهر، ١٩٩٧، ٢٤).

وهكذا سيطرت على الميدان التربوي ثقافة يشار إليها في الأدبيات ب "ثقافة الاستبيان"؛ ونسي أهل الميدان أن التربية في صميمها ظاهرة إنسانية متشابكة، وأن التربية عملية اجتماعية معقدة، ونسي أهل الميدان أيضا أن البحث العلمي في جوهره نشاط وجهد إنساني، وأن اللوحة التربوية لها أبعادها التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، والتربوية، والإبستمولوجية، والخلقية، التي من المحال أن نفك الاشتباك فيما بينها، ومن المحال كذلك أن نمسك بها على نحو يقيني ومطلق، وغاب عن أهل الميدان أن الباحث حين يعتمد على الاستبيان كأداة بحثية وحيدة؛ فإنه يكون قد أسلم نفسه إلى الآراء والانطباعات، أو قل في عبارة أدق إلى الصورة الذهنية، والمواقف الانفعالية التي يحملها المستجوب حيال الموضوع؛ الأمر الذي ينأى بالبحث والباحث عن جوهر البحث (فرج، ٢٠١٠، ٣٠).

ويرتبط بهذه الجزئية حاجة بعض الباحثين إلى استخدام منهجيات علمية أكثر ملاءمة وأكثر وضوحا في معالجة ما يتناولونه من قضايا وأفكار بحثية؛ فعدد غير قليل من الباحثين في مرحلة الدراسات العليا وآخرون لا يقلون عنهم عددا من أعضاء هيئة التدريس المتقدمين للترقية يستخدمون أساليب بحثية قد تكون غير ملائمة لطبيعة بحوثهم وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، أو أبعد ما تكون لتعرف واقع الظاهرة قيد الدراسة بشكل حقيقي، ويتم في هذا الشأن التركيز على منهجية تجعل البحث يركز بالأساس على الأدوات التي تكاد تقتصر على الاستبانات والمقابلات أكثر من التركيز

على النظرية أو التفسير، وصارت الأداة بهذا الشكل جوهر البحث وبديلا للنظرية، وصار البحث التربوي متسما بطابع جمع البيانات والمعلومات أكثر من تقديم التفسيرات والتحليلات لهذه البيانات؛ مما حول الباحث لأداة معاونة للحاسب الآلي، ويترتب على ذلك توصل هؤلاء الباحثين لنتائج أضعف ثقة وأقل موضوعية، وفي المقابل قد تكون هناك أساليب علمية أخرى تمثل منهجيات بديلة وأكثر ملاءمة، ويمكن الوثوق في نتائجها.

٤. بين البحوث الفردية والبحوث الجماعية

البحوث الفردية والبحوث الجماعية هما نوعان من أنواع البحوث العلمية وفقاً للشخص أو الجهة التي تقوم بالبحث؛ فالبحوث الفردية هي التي يقوم بها باحث واحد بشكل مستقل، دون مشاركة أو تعاون من آخرين. هذا النوع من البحوث يتطلب من الباحث أن يكون متمكناً من جميع مراحل البحث، من تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات وجمع وتحليل البيانات وصولاً إلى كتابة التقرير النهائي.

أما البحوث الجماعية فهي التي يقوم بها مجموعة من الباحثين بشكل تعاوني، حيث يتقاسمون المسؤولية عن مختلف مراحل البحث، ويستفيدون من خبرات ومهارات وآراء بعضهم البعض. هذا النوع من البحوث يتطلب من المجموعة أن تكون متفقة على أهداف ومنهجية وإجراءات البحث، وأن تتواصل بشكل فعال ودائم، وأن تتجنب المشاكل والصراعات التي قد تؤثر على جودة البحث.

كلا نوعي البحث له مزايا وعيوب، فالبحث الفردي يتمتع بسرعة التنفيذ وسهولة التخطيط والتنظيم والتحكم، لكنه قد يفتقر إلى التنوع والغنى في المصادر والأفكار، كما أنه قد يكون مُجهدًا للباحث. أما البحث الجماعي فيتمتع بزيادة المصادر والأفكار والإبداع والتخصص في المجالات المختلفة، لكنه قد يواجه صعوبات في التنسيق والاتفاق والتقسيم المنصف للأدوار، كما أنه قد يستغرق وقتًا أطول في التنفيذ.

ومن الملاحظ، ومما أشارت إليه الأدبيات السابقة أن بحوث اجتماعيات التربية كغيرها من البحوث الإنسانية تركز على البحوث الفردية على حساب البحوث الجماعية، ولعل من أهم الأسباب تركيز الترقيات الأكاديمية على مثل هذا النوع من

البحوث، ويرتبط بهذه الجزئية قلة البحوث البينية رغم أهميتها في المجال الاجتماعي؛ لأن مشكلات المجتمع– ومنها المشكلات التربوية– متداخلة ومتقاطعة، باعتبار أن العالم المحيط بنا كيان واحد والبشرية جزء منه، ويصعب فهم هذه الوحدة من خلال تخصص واحد، وإنما يحتاج الأمر التكامل والتداخل بين التخصصات المختلفة، وتأكيد العلاقات بين المعارف الإنسانية المستمرة في تعقدها وتقدمها، كما أن وضع المعلومات في سياقها وربطها في منظور يتكامل فيه الجانب الاجتماعي مع الاقتصادي والسياسي والنفسي يعتبر ضروريا لفهم أفضل للواقع ضمن إطار أشمل وأوسع.

المحور الثالث – الرؤية المستقبلية

ولتحسين الواقع الحالي لمجال اجتماعيات التربية، والتغلب على أوجه القصور التي تشوبه؛ جاءت رؤية الباحث المستقبلية بهدف النهوض بالبحث العلمي في المجال، وتضمنت الرؤية أربع نقاط، تناولت الأولى منها منطلقات الرؤية المستقبلية، بينما تناولت الثانية أهداف الرؤية المستقبلية، وجاءت متطلبات تحقيق الرؤية للنهوض بمجال اجتماعيات التربية بالنقطة الثالثة، بينما تناولت الرابعة والأخيرة أهم المعوقات المتوقعة عند التنفيذ، ومقترحات التغلب عليها. **وفيما يلي تفصيل هذه النقاط:**

أولا–منطلقات الرؤية المستقبلية للنهوض باجتماعيات التربية

١. الثورة العلمية – التكنولوجية المتقدمة التي تعتبر أكثر العوامل تحريكا لأزمة البحث الاجتماعي، والتي تعتبر أيضا مصدر كل المستجدات الأخرى بدرجات متفاوتة لاعتمادها على المعلومات وعلى رأس المال البشري، وإعلائها من قيمة الإنسان وما يملكه من علم ومعرفة، وما أدت إليه من اندثار مهن وتخصصات وظهور الجديد منها، وأيضا تغيير النسق القيمي والبنى المجتمعية لكثير من المجتمعات؛ مما يستدعي اتجاهات ومعالجات بحثية جديدة.

٢. عصر المعرفة، والذي أوجب على الجامعات أن تتطور بسرعة لخلق ثقافة التعلم لمجتمعاتها، وهي ثقافة ساهمت في زيادة نشر الفرص التعليمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما ساهمت في تغيير فكر المثقفين وأساتذة

الجامعات، فلم يصبحوا فقط يمتلكون مفاتيح الرفاه ولكن أدوارهم الجامعية في إنشاء، ونقل، وتطبيق المعرفة، وتكاملها تغيرت بدرجة كبيرة (Duderstadt, ١٩٩٧, ٧٨-٧٩).

٣. في ضوء مؤشرات التنافسية، ووفقا للتصنيفات العالمية، فإن الإنتاج البحثي ومخرجات البحوث هي أحد مؤشرات التميز للجامعات، ويقاس المؤشر بالأبحاث المنشورة للجامعة، ونسبة الاستشهاد بأبحاث المنتسبين للجامعات، ومعدل النشر لكل عضو هيئة تدريس، وحجم الوجود الإلكتروني للجامعة على شبكة الانترنت؛ وهذا يستلزم ضرورة الاهتمام بتطوير البحث العلمي.

٤. ما يمكن أن ينتجه أساتذة أصول التربية من كتابات، وما يمكن أن يقدموه من مساهمات ذات طابع خدمي وبيئي والتي تعد بمثابة نماذج تطويرية يمكن الاهتداء بها في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والإفادة منها عمليا في مجال التنمية المهنية لكل من المعلمين والقيادات التربوية بمؤسسات التعليم العام وغيرها؛ فالعمل التربوي الذي لا يبنى على نتائج البحث العلمي يكون عشوائيا عبثيا عاجزا عن رؤية إمكانات المستقبل.

٥. لن تستقيم العملية التربوية، ولن تنجح في إعطاء النتائج المرجوة منها إذا لم تتأسس على بحث علمي يساعد على فهمها، وإظهار عللها، والوعي بجوانب القصور والضعف فيها والمعيقات التي تقف في وجه نجاحها، وبدون البحث العلمي يصبح العمل التربوي عشوائياً عبثياً، وتعجز التربية عن رؤية إمكانات المستقبل لأنها تكون مشدودة أكثر إلى الماضي.

٦. البحث التربوي عموما– وفي القلب منه اجتماعيات التربية خصوصا– هو أحد آليات تطوير المجتمع وتنميته في المجالات المختلفة، وعلى قدر ما ينال من اهتمام على المستوى الشخصي والرسمي بقدر ما تكون له فائدته الفردية والمجتمعية، ولذا فإنه يجب الاهتمام بمجال اجتماعيات التربية وما يندرج تحته من مجالات بحثية في تحقيق التنمية المجتمعية، وفي تحسين الممارسات التربوية المختلفة.

٧. إن توجيه الباحثين للبحث في موضوعات جديدة في اجتماعيات التربية يتطلب مناخا مشجعا على مستوى الأقسام العلمية من حيث رسم الخرائط البحثية لمجال التخصص في ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وتبصير الباحثين بالبرامج والخطط التنموية، وتزويدهم بقاعدة المعلومات عن المجالات البحثية ذات الأولوية في البحث والدراسة والأكثر ارتباطا بهذه البرامج والخطط، ومن ثم ضرورة مسايرة البحث العلمي في مجال اجتماعيات التربية للاتجاهات البحثية الجديدة.

٨. النهوض بتخصص اجتماعيات التربية مسئولية إدارة كليات التربية بمجمل تخصصاتها، على أساس المسئولية المشتركة لأداء كل تخصص–أصول التربية والتخطيط والمناهج وطرق التدريس وتكنولوجيا التعليم وعلم النفس والصحة النفسية–لدوره، من خلال فلسفة واضحة ومحددة.

ثانيا– أهداف الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث في اجتماعيات التربية

١. مسايرة الاتجاهات الجديدة في مجال البحث العلمي الاجتماعي؛ بما يسهم في التنمية الشاملة بكل أبعادها.

٢. تبني برامج دراسات عليا نوعية وإقامة علاقات علمية وثقافية مع هيئات ومؤسسات محلية ودولية، تساعد في إجراء بحوث ذات أهمية أكاديمية وتطبيقية، وتعمل على تنفيذ مشروعات تطبيقية في مجال أصول التربية، ونشر نتائج تلك البحوث والمشروعات، بما يساعد من رفع المستوى المهني والإداري للعاملين في المؤسسات التعليمية، ويسهم في تحسين أدائها الإداري.

٣. تفعيل دور البحث التربوي عموما – وفي مجال اجتماعيات التربية خصوصا– في مواجهة قضايا التعليم ومشكلاته، والنهوض بالمجتمع المحلي بصفة عامة.

٤. مساعدة صانعي القرار التعليمي والباحثين في المجال للإفادة من نتائج الرؤية المستقبلية.

٥. إثراء المعرفة التربوية بوضع رؤية مستقبلية لوضع البحث التربوي في مجال اجتماعيات التربية.

٦. تحقيق جودة البحث العلمي في مجال اجتماعيات التربية وإبراز دوره في تطوير الواقع التربوي.

٧. إسهام مجال اجتماعيات التربية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البحث العلمي الهادف لخدمة المجتمع.

ثالثا– متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية

يمكن أن تحدث طفرة نوعية في مجال الدراسات العليا والبحوث التربوية المرتبطة بالتخصص أو القسم العلمي، من خلال تغير النظرة إليها من كونها مجرد برامج تقدم لطلاب معينين بهدف حصولهم على درجة علمية أعلى، لتصبح برامج موجهة لإدارة رأس المال البشري في المجال التربوي، واستثمار قدرات هؤلاء الطلاب وتوظيفها محليا وقوميا، وتبني رؤية مستقبلية لتسويق مخرجات هذه البرامج عربيا ودوليا، بما ينبغي أن تمتلكه من ميزات تنافسية.

وفي هذا الإطار يمكن تقديم المقترحات التالية من خلال ثلاث نقاط، الأولى: مقترحات عامة لمجال البحث العلمي وأصول التربية عموما، والثانية: مقترحات خاصة بموضوعات بحثية مستقبلية في مجال اجتماعيات التربية، بينما تتناول الثالثة مقترحات بمنهجيات بحثية ينبغي العناية بها للنهوض بالمجال، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- مقترحات عامة لمجال البحث العلمي وأصول التربية عموما

١. ضرورة وجود **سياسة أو فلسفة علمية موجهة لحركة البحث العلمي** في المجتمع تكون مسئولة عن قيادة حركة التنمية والتطوير به؛ لأن غيابها يربك البحث الاجتماعي ويشتته، والتحول من شخصنة خطط التطوير وعدم ربطها بالشخص المسئول–كرئيس الجامعة أو عميد الكلية، أو رئيس القسم، فإذا ذهب أحدهم؛ تراجع التطوير، وهي صفة منتشرة في جل المؤسسات المصرية–إلى مأسسة تلك الخطط في الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية، لضمان العمل بالتطوير المستمر.

٢. **تحديث المقررات الدراسية** التي تقدم لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، وكذا لطلاب دبلومات الدراسات العليا لمواكبة التغيرات المحلية والمستجدات العالمية،

وإضافة مقررات جديدة تحقق هذه الغاية وتكون وثيقة الصلة بمتطلبات المجتمع واحتياجات سوق العمل، وتغطي المجالات المتعددة لأصول التربية، مع الاهتمام بالأبحاث العلمية التي يجريها طلاب المرحلة الجامعية الأولى وكذا طلاب الدراسات العليا وقيام الأساتذة بقراءتها فعليا وتقديم التغذية الراجعة لطلابهم لتدعيم المهارات البحثية.

٣. ضرورة استحداث **مسارات وبرامج جديدة في أصول التربية** بمرحلة الدراسات العليا تشمل الأقسام المختلفة للتخصص.

٤. إنشاء **مراكز للتميز البحثي** في مجال أصول التربية والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، وقد اهتمت بها الدول المتقدمة، واتجهت لها بعض الدول العربية، وهي داعم أساسي لتطوير البحث العلمي بتطبيق التقنية الحديثة وتبني معايير جودة البحث العلمي وتحسين مخرجاته، وهي عبارة عن وحدة من الوحدات ذات الطابع الخاص، تقوم مهمتها الأساسية على تحقيق التميز في مخرجات البحث العلمي، وتسهم في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، وتعزيز القدرات البحثية، وبناء قواعد البيانات العلمية والبحثية المتميزة، وتوفير الاستشارات والدعم الفني والتقني، وتهدف إلى تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية، وتحقيق الريادة في التخصص، وتقديم الدعم الفني والتقني في المجال التربوي، وتهيئة البيئة البحثية الملائمة لتمكين الباحثين من الإبداع وتنفيذ البحوث المبتكرة، وتعزيز التعاون في مجال البحوث النوعية بين الجامعات والمراكز البحثية العالمية المتميزة (الدوسري،٢٠١٤، ١٤٣).

٥. ضرورة الاهتمام بوضع الخرائط البحثية

أشارت الأدبيات التربوية إلى ضعف السياسة البحثية للبحث التربوي عامة، وكذلك في مجال أصول التربية؛ مما أدى إلى تشتت الجهود البحثية، وضعف تركيزها على احتياجات المجتمع ومشكلاته الفعلية، وقلة مواكبتها للاتجاهات الحديثة (عبد العال، ٢٠١٦، ٣٠٠).

وتعني الخريطة البحثية قائمة من المجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية لتناولها في تخصص علمي معين، (Alsumih, ٢٠١٦,١٦٣٠). وتهدف الخرائط البحثية في المجال التربوي رصد حاجات المجتمع الفعلية، وتوجيه أنظار الباحثين إليها، وتفعيل دور البحث التربوي في مواجهة المتغيرات المعاصرة، والتغلب على مشكلة الهدر، وتوجيه البحوث نحو التميز، والتوجه نحو القضايا ذات الأولوية المجتمعية، وتقليل الفجوة بين البحث والممارسة التطبيقية (النوح،٢٠١٥، ٢٢٥).

وتطبيقا لذلك، يجب تضافر الجهود بين كليات التربية بمن فيها من أساتذة التخصص ومؤسسات المجتمع المحلي لوضع خرائط بحثية يتم فيها تحديد الأولويات البحثية التي يتمحور حولها واقع أصول التربية، ومتطلبات تطويرها على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة وخبرات الدول المتقدمة، التي ينبغي أن يلتزم بها باحثو أصول التربية واجتماعياتها على المستوى المحلى وعلى مستوى كل جامعة، مع تزويد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في التخصص بالاتجاهات الحديثة في المجال مع تنمية القناعات الذاتية بضرورة مسايرتها ومواكبتها، والتركيز عند وضع الخرائط البحثية على مجالات لا تحظى بالاهتمام الكافي رغم أهميتها مثل الإعلام التربوي، والأصول النفسية، والأصول البيئية.

٦. التوسع في **الاستفادة من خبرات أساتذة التخصص** بإقامة الندوات العلمية بصفة دورية، على أن تتناول تلك الندوات موضوعات ذات أولوية للتخصص والباحثين في المجال، وتطوير السيمينار العلمي لكل قسم من أقسام أصول التربية لتكون حلقة البحث الأولى من كل فصل دراسي حلقة تعريفية بالاتجاهات الحديثة والموضوعات الجديرة بالدراسة في مجالات أصول التربية المختلفة.

٧. **الاهتمام بالشراكة البحثية**، وهو مجال لم يعد خيارا مطروحا، بل أصبح ضرورة تفرضها التحولات العالمية المتلاحقة، ومتغيرات العصر المتسارعة؛ لأنها أساس كل عملية تطوير وتنمية لتوظيف نتائج البحوث في الواقع العملي، وتعني العلاقات التعاونية المنظمة في مجال البحث العلمي بين الجامعات وبعضها، وبينها

وبين مؤسسات المجتمع وفق إطار تعاقدي لتحقيق منافع وأهداف مشتركة (محمد،٢٠١٧، ٢٥١).

وتفيد الشراكة البحثية في تبادل الخبرات بين الجهات المتشاركة، ومنع تكرار البحوث وإهدار الجهود والأموال، والتركيز على البحوث الميدانية النابعة من احتياجات المجتمع، وتصميم البرامج الموجهة لحل مشكلات الواقع التعليمي، وتقديم المشورة البحثية التربوية للمدارس ومؤسسات المجتمع المختلفة.

٨. تدويل البحث العلمي

وهو من الاتجاهات الحديثة المهمة في تطوير البحث التربوي، وذلك من خلال تشجيع التعاون الدولي في مجال البحث بين الجامعات المحلية والدولية، وإقامة قنوات للتبادل العلمي، وعقد الاتفاقات للتحالف العلمي بين جهات البحث التربوي المحلية مع مراكز البحث العلمي المشهود لها بالكفاءة في الدول المتقدمة، وتطبيق المعايير الدولية اللازمة للانضمام إليها (مرسي،٢٠١٨، ٦٢٩).

وتزداد أهمية تدويل البحث العلمي في ظل التطور المعرفي وما يصاحبه من ثورة تكنولوجية قربت المسافات، ونشرت المعايير العالمية للجودة في كافة المجالات، ومنها مجال البحث التربوي؛ مما يسهل على الباحثين الراغبين في التميز الارتقاء بقدراتهم العلمية ومهاراتهم البحثية على ضوء هذه المعايير، وهذا يتيح إمكانية إجراء بحوث تربوية مشتركة بينهم وبين الباحثين المرموقين على المستوى العالمي، والقدرة على المشاركة في ندوات ومؤتمرات تربوية عالمية، وتبادل الزيارات العلمية والخبرات العملية، والشراكة في معالجة القضايا التربوية المشتركة.

٩. الكراسي البحثية

هي مبادرات علمية متميزة ومحددة بوقت زمني (أربع أو خمس سنوات قابلة للتجديد) يكلف بها أحد العلماء المتميزين في مجال علمي للقيام ببحوث متعمقة وتطبيقية رائدة على نحو تستفيد منه مختلف قطاعات المجتمع لتزيد قدرتها على المنافسة (غنايم، ٢٠٢٠، ٧٢).

وتزداد الحاجة إلى إنشاء هذه الكراسي في ظل النجاح الذي حققته التجربة في الجامعات الخليجية وخصوصا السعودية، من تجارب الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وأفراده لدعم وتطوير مجالات علمية متخصصة، وهي مرتبطة بالوقف والتي لاقت انتشارا في معظم الجامعات السعودية تجربة الكراسي البحثية التي تعدّ من الأنماط الجديدة في تمويل التعليم العالي الحكومي، وتعد الكراسي البحثية أحد أهم مكونات منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية ليس فقط من حيث تقديم التمويل اللازم لمشاريع الأبحاث والدراسات وإنما من حيث استقطاب أفضل الباحثين العالميين وتبني طلاب دراسات عليا (ماجستير – دكتوراه) مما يساعد في استكمال منظومة البحث العلمي في مجالات علمية مهمة والارتقاء بها وتحسين قدرتها على الابتكار ووضع مخرجاتها في خدمة المجتمع.

ويعرف الكرسي البحثي بأنه "وحدة بحثية تختص بالبحث والتطوير والابتكار، وتقديم الاستشارات والخدمات المجتمعية التي من شأنها توطين المعرفة وتطويرها في مجالات علمية مُحدَّدة، تدعم خطط التنمية، وتحقق الأهداف الوطنية الاستراتيجية" (جامعة الملك سعود، ٢٠١٩) ويعني هذا تخصيص كرسيّ لدعم الأبحاث العلميّة في مجال محدّد من التخصّصات التي تقدّمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسّسات القطاع العام ورجال الأعمال، بموجب عقد بين الجامعة والجهة المتبرعة، يحدد فيه الهدف من إنشاء الكرسي العلمي، ومدته، ومقدار الدعم المادي أو العيني الممنوح، ويتم استثمار الدعم النقدي في صندوق وقفي تابع للجامعة، ليكون الصرف على الكرسي العلمي من عائد استثمار الأموال، وليس من أصلها.

وتعطي الاتفاقات للجهة المانحة الحق في الاطلاع بشكل دوري على الإنجازات العلمية والتقارير المالية للكرسي، والاستفادة من نتائج البحوث المتعلقة بالكرسي وخصوصا الشركات، وتقوم الجامعات بتشجيع أطراف المجتمع المختلفة على المشاركة في تمويل تلك الكراسي مقابل بعض الامتيازات للجهات الممولة، منها إطلاق اسم الممول على الكرسي طوال مدة التمويل، والتنويه بفضله في مخرجات الكرسي العلمية والفكرية وفي المنصات الإعلامية، وتسجيل اسم الممول والإعلان

عنه في مكان بارز في الجامعة، كما تعطى الأولوية في الاستفادة من الخدمات الاستشارية للكرسي.

١٠. حاضنات المعرفة التربوية

هي مؤسسات حقيقية أو افتراضية تقدم خدمات تأهيلية وفنية للباحثين وللمؤسسات المجتمعية، بهدف تحويل أفكارهم الإبداعية من النظرية إلى التطبيق، ودعم المشاريع الريادية في مختلف المجالات، ومنها مجال البحث العلمي التربوي الذي يمكنه الاستفادة منها في زيادة كفاءته وربطه باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتوفير البيئة البحثية الداعمة للإبداع بما فيها من إمكانات مادية وبشرية لازمة، وتأكيد دور البحث العلمي التربوي في التنمية، وتبادل الخبرات مع حاضنات دولية، والإسهام في تسويق نتائج البحث التربوي، وتبني المبدعين من الباحثين، والمساهمة في صنع مجتمع المعرفة، والتخفيف من هجرة العقول العلمية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المجتمع (إبراهيم،٢٠١٨، ٤٦٥).

وتتجلى أهمية إنشاء حاضنات المعرفة التربوية حين نعلم حجم الطاقات الإبداعية والأفكار المتميزة في أوساط المعلمين والمهتمين بقضايا التعليم، والتي تقابلها محدودية الإمكانات المالية والفنية الداعمة؛ مما يؤدي إلى تحجيم روح المبادرة، والتقليل من فرص المؤسسات التعليمية الناشئة للنمو واستثمار المواهب، وتوجه أصحاب الأفكار الإبداعية من تربويين ومعلمين إلى أعمال أخرى لا تمت لإبداعاتهم بصلة بسبب قلة الدعم المالي، أو ضعف الدعم الفني والاستشاري (توفيق، ومحمد، ٢٠١٣، ٢٦-٢٧).

ب- بحوث المستقبل في مجال اجتماعيات التربية

ينبغي على الباحثين في أي مجال عند التفكير في دراسة إحدى القضايا أن يجيبوا عن السؤال الآتي: ما الذي يوجد في مجال الدراسة ويتعين معرفته أو الكشف عنه؟ إن الإجابة عن مثل هذا السؤال سوف تساعد هؤلاء الباحثين على تحديد نقاط بحثية جديدة لم تدرس من قبل، أو درست من قبل ولكنها جديرة بالدراسة لأسباب ومبررات أخرى، وفي هذا الشأن يشير كل من **بوب ماتيوز وليز روس (٢٠١٦، ٧٩)** إلى "أن

التفكير في الطرق المختلفة لتحصيل المعرفة من شأنه أن يساعدنا على البدء في التفكير أيضا فيما يتعين علينا معرفته داخل العالم الاجتماعي، لقد تبين للتو أن معرفة الأفراد الشخصية بعالمهم الاجتماعي تأتي من مجموعة من المصادر المختلفة: أي من اعتقاداتهم التي قد تكون مرتبطة بقيمهم، ومن الأشخاص الذين يتخذهم الأفراد مرجعية لهم فيما يتصل بمختلف جوانبهم الاجتماعية، ومن خبراتهم الشخصية، ومن فهمهم الشائع لكيفية حدوث الأمور، ومن النظريات التي يتبنونها هم والآخرون، فيما يتصل بكيفية حدوث الأمور وبأسباب حدوثها على الصورة التي تقع بها، وأخيرا من عمليات التجميع المنظم للبيانات والمعلومات بهدف اختبار فكرة معينة أو نظرية ما، أو محاولة إدراك ما هو موجود فعلا". وباستخدام هذه الطريقة أمكن للباحث رصد بعض النقاط والموضوعات البحثية الجديدة أو الجديرة بالدراسة في مجال اجتماعيات التربية على النحو التالي:

١. تناول عصري لدراسات مرتبطة بتكافؤ الفرص التعليمية أو ما يطلق عليه (العدل التربوي): ظهرت فكرة ضمان التعلم العادل EEL بفضل المشروع الذي تقدم به كل من Pauline Rose and Benjamin Alcott بكلية التربية بجامعة كامبردج **University of Cambridge** بعنوان (ضمان التعلم العادل بحلول عام ٢٠٣٠)، وارتبطت فكرة المشروع بالاتجاه العالمي (التعلم للجميع)، والذي يستهدف تعليم الأطفال المحرومين من التعليم على أساس خلفيات اجتماعية، أو دينية، أو جغرافية، أو على أساس النوع، ونتيجة لذلك وعلى مدى السنوات الـ (١٥) الماضية، تم إحراز تقدم كبير في حصول الأطفال على التعليم في جميع أنحاء العالم، ولكن هذا لم يصاحبه زيادة متناسبة في مخرجات التعلم؛ إذ تبين أن من بين (٢٥٠ مليون طفل) لم يتعلموا الأساسيات، قضى حوالي نصفهم أربع سنوات على الأقل في المدرسة، ويهدف هذا المشروع البحثي إلى تقييم أنماط التعلم القائمة، والكشف عن عدم المساواة في التعلم، وتحديد أسبابها الجذرية، وتحديد الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في معالجة هذه التفاوتات التعليمية، وتحديد سبل تحسين جمع البيانات في المستقبل من أجل استنارة عملية صنع السياسات، وأشارت نتائج المشروع إلى أن هناك حاجة إلى

خمس مجموعات من التدخلات لزيادة نتائج التعلم والقضاء على فجوة عدم المساواة في التعلم وهي: معالجة المساوئ في مرحلة الطفولة المبكرة- وضمان أن يكون التعليم على وتيرة صحيحة لضعاف التلاميذ- وتزويد الأطفال المحرومين ودعمهم بأفضل المعلمين- وتوفير مصادر التعلم التي تدعم تعلم الأطفال- ثم تمكين الآباء والمجتمعات المحلية من محاسبة المدارس وصانعي السياسات بسبب سوء نوعية التعليم (Rose & Alcott, ٢٠١٥, ٣).

ولعل منطقة وسط سيناء (مركزي الحسنة ونِخل) بأوضاعها الجغرافية والحدودية وندرة وصول الخدمات لاسيما الخدمات التعليمية تمثل نموذجا للمناطق الأكثر احتياجا في مصر، ومن ثم يقع على عاتق الإدارة التعليمية المركزية بالقاهرة والمحلية بالعريش المسئولية التنظيمية فضلا عن المسئولية الوطنية في ضمان جودة الخدمات التعليمية بتلك المناطق، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا يتعلق بآليات تحقيق ذلك الهدف.

ويرتبط بالجزئية السابقة ضرورة دراسة الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، بحيث نجد دراسات وبحوثا عن مشكلات وقضايا ملايين الفلاحين، من زوايا تتصل بالساحة التربوية، مثل الاتجاهات والأساليب التربوية الشعبية الشائعة بينهم، وبالمثل بالنسبة للعمال، وكذلك بالنسبة للشرائح البورجوازية والأرستقراطية، والمقارنة بين هذه الطبقات والشرائح فيما يتصل بالخدمة التربوية المتاحة لأبنائهم، وأثرها في تحديد ما يحصلون عليه من نتائج، وما يتاح لهم من فرص عمل، فضلا عن الفرص التعليمية المتاحة لكل شريحة وطبقة وأثر هذا الوضع الطبقي على حال التكافؤ التربوي، أو كما يطلق عليه العدل التربوي (علي، ٢٠١٠، ١٥). وتعظم الحاجة لمثل هذه الدراسات في ظل ما يوجد حاليا بالمجتمع المصري من نحو الطبقية من جانب بعض الفئات، والتفاوت الكبير بين الفرص التعليمية للمناطق الفقيرة والمحرومة ومثيلتها في المناطق الراقية (والكومباوندات)، وفي هذا المجال تبدو الحاجة ماسة لدراسة العلاقة بين التربية والحراك الاجتماعي.

وفي هذا الصدد يشير الهلالي (٢٠٢١، ٧) إلى أن فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم لا تتساوى أمام الأفراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة؛ وذلك لأن الكلفة ومستوى الطموح يختلفان طبقا للمواد والظروف التعليمية المتاحة؛ فالطالب الذي ينتمي لأسرة غنية أو ذات مستوى تعليمي مرتفع يكون أكثر دراية بالفوائد التي يمكن أن يحصل عليها في المستقبل نتيجة لحصوله على مستوى معين من التعليم مثل الدخل الأعلى ونمط الحياة الأفضل مما يجعله أكثر استعدادا وطموحا للاستفادة من الدراسة وممارسة أنشطة إضافية ذات علاقة بها، هذا بالإضافة إلى أن كلفة التعليم لا تمثل له مشكلة إذا ما قورن بزميل له ينتمي لأسرة فقيرة، فعلى الرغم من أن المصروفات الدراسية والكتب والأدوات قد تكون واحدة إلا أن مستوى التضحية غالبا ما يكون أعلى بالنسبة للطلاب الفقراء، وهكذا فالتغلب على عاملي الكلفة وتوفير الأماكن من الممكن أن يؤثر على التركيب الاجتماعي للطلاب إلى حد تصبح فيه الظروف المدرسية والأسرية محدودة التأثير على مستوى الطموح والتحصيل، وهناك اتجاهات متعددة ومتباينة حول هذا الموضوع.

ومن الدراسات المرتبطة بهذا المجال ما يتعلق بالأبعاد المجتمعية للتعليم الخاص بكافة أشكاله سواء في التعليم الجامعي أو ما قبله، وكذلك ما يتعلق **بالمتغيرات المجتمعية لبرامج التعليم المتميزة بالكليات** الجامعية القائمة، وما تلاها من **انتشار الجامعات الأهلية التي وصل عددها ١٢ جامعة** للعام الجامعي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وعلاقة كل ذلك بالطبقات الاجتماعية وبالمستوى الاقتصادي للأسر المصرية، وعوامل الإقبال/ الإحجام على أنظمة التعليم المختلفة.

٢. دراسات مرتبطة بالآثار الاجتماعية والتربوية لوسائل الاتصال الحديثة وما يرتبط بها من مواقع التواصل الاجتماعي

ومن هذه الدراسات دراسة تطبيقات التعلم بالموبايل Mobile Learning يعرف التعلم بالموبايل بأنه "استخدام التقنيات النقالة لتسهيل التعلم"، ويعتبر امتدادا للتعلم الإلكتروني E-learning، إلا أنه يختلف عنه في أنه أكثر قدرة على التغلب على بعض القيود، مثل حواجز الوقت والمساحة التي تفرضها التكنولوجيا الثابتة، أو

التي تستخدم أجهزة الكمبيوتر المكتبية(Ferreira& Others, ٢٠١٣,P. ٤٩) وله عديد من الاستخدامات والتطبيقات بدءا من التطبيقات البسيطة كإرسال الرسائل القصيرة لدعم التعلم التقليدي، إلى أنظمة أكثر تطورا، مثل إدارة نظم تعلم لإكمال المقررات الدراسية، والتفاعل مع زملاء الدراسة، والبحث عن المعرفة وتبادلها(Ferreira& Others, ٢٠١٣, PP. ٦٤-٦٢). ونظرا لأهمية هذا الموضوع؛ فقد أفرد مكتب التربية الدولي عددا خاصا ومتكاملا عن (التعلم عن طريق الهواتف المحمولة: تدريب المعلمين، وتطوير المنهج الدراسي) تضمن عددا من الرؤى لمجموعة من الباحثين والمتمرسين في مجال التعليم عن طريق الهواتف المحمولة، وفي (كلمة التحرير) لهذا العدد ذكر آسيدو (٢٠١٤، ٤) "أن التعلم عن طريق أجهزة الهواتف المحمولة له تاريخ طيب، ويستطيع الممارسون لهذا النوع أن يفخروا بإنجازاتهم المتميزة، وقد أظهر مجتمع التعلم بالهواتف المحمولة في كثير من المواقع أن لديه القدرة على تعزيز وزيادة وإثراء مفهوم وأنشطة التعلم ذاتها، بما يتخطى المفاهيم القديمة للتعلم".

ومن الاتجاهات في هذا المجال دراسة الآثار المجتمعية والسلوكية للتكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات ورصد الانحرافات والظواهر الاجتماعية السيئة، والآثار الإيجابية والسلبية لوسائل التواصل الاجتماعي على التكوين الاجتماعي، وعلى تغير الدور التربوي للأسرة ولجماعة الرفاق، وآثار التكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة في طرائق تفكير المجتمعات، وأساليب حل المشكلات، ودراسة الأخلاقيات التربوية للتعامل مع الإنترنت ومصادر المعلومات الالكترونية.

٣. **دراسة التعليم البديل Alternative Schooling**: يشمل مفهوم التعليم البديل كل ما يمكن لأي متعلم أن يتعلمه، ويسمى أيضا بالتعليم غير التقليدي، وهي غالبا ما يكون في المدارس الإعدادية والثانوية، ويستهدف الشباب المعرضين للخطر وأيضا النخبة وخاصة ذوي التوجه الديني أو التعليم المنزلي، وقد يشمل التعليم البديل المتعلمين ذوي الإعاقة، أو الأفراد المسجونين أو الذين يعانون من مشاكل سلوكية، ويمكن للتعليم البديل أن يعالج مسألة معدل التسرب عن طريق تشغيل برامج وقائية،

وأيا كانت صيغة مدارس التعليم البديل فهي تختلف عن مدارس التعليم التقليدية، بما في ذلك ما يتعلق بنظم إدارتها (Questia Trusted Online Research, Alternative Schooling, ٢٠١٧).

٤. **دراسة الأبعاد المجتمعية- السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية- لأصول التربية:** حيث ينظر إلى أصول التربية على أنها منظومة فرعية من منظومة مجتمعية أكبر، وهي نظرة علمية، تعني وجود ارتباط وثيق وتفاعل دائم بين عناصر أصول التربية ومكوناتها من ناحية، وبين الأبعاد المجتمعية المحيطة من ناحية أخرى، ومن ثم يتعين على الجميع- أفرادا ومؤسسات- التعامل مع قضايا التعليم بهذه النظرة العلمية، وعلى عدة مستويات: مستوى إعداد البحوث ودراسة الظواهر والمشكلات التعليمية، ومستوى استخدام المنهجيات العلمية الملائمة، ومستوى إعداد الأدوات، ومستوى صياغة الرؤى المستقبلية، وأيضا مستوى تنفيذ تلك الرؤى في الواقع.

ولأن الأبعاد المجتمعية لأصول التربية متغيرة تتسم بالديناميكية، ومستمدة ذلك من طبيعة العصر الحالي، ولأنها متشابكة ومعقدة، فإن ثمة نقاطا بحثية عدة قد تطفو على السطح، وبإمكان الباحثين تناولها بالبحث والدراسة، فعلى سبيل المثال يمكن لاجتماعيات التربية أن تتناول بالبحث والدراسة دور التعليم (بما فيه من مكونات مختلفة) في تنمية النواحي الاجتماعية لدى الطلاب لمواجهة تداعيات قضايا تخص المجتمع المصري مثل الإرهاب والتطرف، والعشوائيات، والبطالة، وتعاطي المخدرات، والاغتراب الفكري، والأمن الفكري، والانحراف الأخلاقي، والمواطنة، والأمن القومي، ومشاركة المجتمع في صنع القرارات التعليمية، وتراجع دور المدرسة في السياق المعاصر، وضعف التنسيق بين البيت والمدرسة، والدور السلبي لأجهزة التواصل الاجتماعي، ومنها الدراسات المرتبطة بالعنف بكل أشكاله **(خاصة في ظل تصاعد حوادث العنف المجتمعي وزيادة التركيز عليها من وسائل التواصل الاجتماعي)**، وغير ذلك من قضايا، ودور التربية في التصدي لها تربويا.

٥. خروج ميدان اجتماعيات التربية لدراسة قضايا ومشكلات المجتمعات والشعوب المجاورة، والتي ترتبط سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بمصر وفقا للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية:

وفي هذا المجال تتم دراسة المشكلات التعليمية المستحدثة الناتجة عن الأوضاع المجتمعية المحلية والعالمية المعاصرة، وفي هذا الإطار يمكن الاهتمام بالدراسات الإنثربولوجية الأفريقية، وتحليل واقع المجتمعات التي تحتاج تنمية ثقافية، ومجتمعية، وتربوية، وصحية، وإلقاء الضوء على أهم المشكلات المجتمعية، ودور التربية في التغلب عليها، والنهوض بتلك المجتمعات، مع الإشارة إلى أهمية البحوث البينية في هذا الشأن.

ولعل مما يزيد من أهمية ذلك التوجه هو امتلاء المكتبة التربوية بدراسات وبحوث عن نظم التعليم في الدول المتقدمة وخاصة الدول الغربية، بينما لم تحظ الدول النامية بالقدر الكافي من الدراسات وربما لم يتم دراستها من الأساس، رغم الحاجة إلى دراسة جوانب الضعف بنفس الحاجة لدراسة جوانب القوة، وكذلك الحال بالنسبة للدراسات التربوية القليلة جدا التي تتناول نظام التعليم في إسرائيل التي هي محور مهم في حياتنا، سواء في مرحلة الحرب أو مرحلة السلم.(علي، ١٩٩٥–ب، ٣٣)

وفي هذا الإطار يمكن استخدام المنظور الثقافي في دراسة قضايا التنوع الثقافي والاندماج الثقافي في التربية والتعليم، والكشف عن أشكال التهميش والإقصاء للأقليات الثقافية في المجتمع والمدرسة، مثل المهاجرين، أو ذوي الإعاقة، أو ذوي التوحد، أو ذوي الموهبة، أو غيرهم انطلاقا من فرضية أن المجتمعات متنوعة ثقافياً، وأن التربية والتعليم هما أدوات للتقدير والاحترام والاندماج للتنوع الثقافي، ولذلك يمكن للباحثين والباحثات في هذا المجال أن يقوموا بدراسة وتحليل النظريات والمناهج والمقررات التربوية من منظور ثقافي، وكشف الانحيازات والتحيزات الثقافية فيها، وإبراز دور التربية في تشكيل الهوية والانتماء الثقافي لدى الأفراد والمجتمعات، وتحليل العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والطالبات، وبين المعلمين والمعلمات، وبين المدارس والأسر، من منظور ثقافي، وكشف أشكال التهميش والإقصاء للأقليات الثقافية في هذه

العلاقات، مثل عدم توفير فرص تعليمية متساوية أو محتوى تعليمي متنوع أو بيئة تعليمية متسامحة، وتحليل السياسات التربوية والتعليمية من منظور ثقافي، وكشف مدى مراعاتها لحقوق الأقليات الثقافية في التعليم والتنمية، وإبراز مشاركة المؤسسات الثقافية في صنع هذه السياسات أو تطبيقها أو تقويمها، وتقديم مقترحات وحلول لتحسين وضع التنوع الثقافي في التربية والتعليم، مثل إدخال مادة تربية ثقافية في المناهج، أو تدريب المعلمين والمعلمات على مبادئ التنوع الثقافي، أو دعم قدرات المجتمع على التفاهم والحوار مع الآخر، ودراسة تأثير التنوع الثقافي والاندماج الثقافي على التربية والتعليم، وكيفية تقدير واحترام واندماج التنوع الثقافي في المدارس، وزيادة التفاهم والحوار مع الآخر، ودعم حقوق الأقليات الثقافية في التعليم والتنمية.

كما يمكن أيضا دراسة تأثير الهوية والانتماء والتنشئة الاجتماعية على التربية والتعليم، وكيفية تشكيل وتغيير الهوية والانتماء لدى الطلاب والطالبات من خلال التربية والتعليم، وكيفية تنشئة الطلاب والطالبات على قيم ومعايير اجتماعية محددة، وكيفية التعامل مع التناقضات أو التضاربات بين الهوية والانتماء في مجتمع متعدد الثقافات.

٦. دراسات خاصة بمجال المعلم

وتحظى هذه الدراسات بأهمية خاصة بقدر الدور الذي يؤديه المعلم في العملية التربوية، ورغم ما يبدو من خلال التطور التكنولوجي الكبير من إمكانية الاستغناء عن دور المعلم، فما زالت الحاجة ماسة إليه وإلى ضرورة تغيير الأدوار التي يقوم بها، ومن ثم ضرورة تغيير طرق إعداده وكذا طرق التدريب أثناء الخدمة، ولذا تتعدد الدراسات في هذا المجال لتشمل أنواع الدعم المختلفة المقدمة لمؤسسات تدريب المعلم، ودراسة الجدارات اللازمة لإعداد المعلمين وتدريبهم على الوظائف في المناطق النائية، والآثار التربوية والمجتمعية للعجز في أعداد المدرسين بمراحل التعليم المختلفة، وطرق توطيد العلاقة بين المعلم وأطراف المجتمع المدرسي، وبينه وبين أطراف المجتمع الخارجي، وصفات المعلم الناجح من خلال التراث وفي ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، ودراسات الرضا الوظيفي لدى المعلمين وتنميته

وعلاقته بالإنتاجية، والعلاقة بين أداء المعلم والأعباء الملقاة عليه، والعلاقة بين مدة خدمة المعلم ومستوى أدائه، وظاهرة غياب المعلم أو تأخره عن المدرسة، ومشكلات المعلمين وربطها بالواقع المجتمعي، ودراسة دور المعلم في تنمية الوعي البيئي والمواطنة الفاعلة لدى الطلاب، ودراسة تأثير الثقافة المهنية والتعاونية للمعلمين على جودة التعليم والتعلم، ودراسة تحديات وفرص استخدام التكنولوجيا التربوية من قبل المعلمين في ظل متغيرات العصر، ودراسة مستوى الإجهاد والصحة النفسية لدى المعلمين في ظروف العمل المختلفة، ودراسة دور التدريب المستمر والتطوير المهني للمعلمين في رفع كفاءتهم وإثرائهم، ودراسة مدى توافق مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات سوق العمل من حيث المهارات والكفايات لدى المعلمين.

٧. دراسات مرتبطة بالطالب

وترجع أهميتها باعتبار الطالب محور العملية التعليمية، وفي هذا الإطار يمكن دراسة موضوعات مثل: عزوف الطلاب عن الحضور للمدرسة وزيادة الاعتماد على الدروس الخصوصية، وارتفاع نسبة الرسوب وطرق علاجه، وإقبال الطلاب على تخصص بعينه في المرحلة الثانوية، والعزوف عن أقسام أخرى، والجوانب المعرفية للثقافة التكنولوجية لدى الطلاب بالمراحل المختلفة، واستخدام الطلاب للكتب الخارجية، ودراسة دور الطالب في تشكيل وتغيير الممارسات التربوية والتعليمية في مختلف المستويات، ودراسة تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية على تحصيل وتفكير وإبداع الطالب، ودراسة علاقة الانتماء والهوية والاندماج الاجتماعي للطالب بمدى تفاعله وإشراكه في العملية التعليمية، ودراسة أثر استراتيجيات التقويم التربوي والتعليمي على تنمية مهارات التفكير النقدي والحل المشكلات لدى الطالب، ودراسة مستوى الرضا والسعادة والصحة النفسية لدى الطالب في ظروف التعلم المختلفة، ودراسة دور التوجيه والإرشاد التربوي والمهني للطالب في رفع ثقته بنفسه وإدراكه لذاته، ودراسة مدى توافق مخرجات التعليم الثانوي مع احتياجات سوق العمل من حيث المهارات والكفايات لدى الطالب.

٨. دراسات خاصة بتعليم الكبار

رغم أهمية مجال محو الأمية ودوره في تنمية مهارات من لم يستكملوا تعليمهم الأساسي، إلا أنه على ضوء متغيرات العولمة فإن مجال تعليم الكبار لم يعد مقصورا على ذلك، وإنما ينبغي أن يكون ساحة للتعليم المستمر من أجل التعبئة والتوعية اللازمة لمشاركة جميع المواطنين في الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بوعي واقتدار، في عالم يموج بالمجهولات أكثر من المعلومات(عمار، ٢٠٠٣، ٤).

والملاحظ أن معظم برامج محو الأمية تكون منقطعة الصلة بمرحلة ما بعد الأمية، فكرا، وأهدافا، وتدريسا، ومحتوى، لذا فمن الصعوبة بمكان أن نرسخ لقيام مرحلة تالية، ولكن الأمر يقتضي بالضرورة الاعتماد على توثيق الصلة بين المرحلتين من خلال التأكيد على ما يعرف بأساسيات المعرفة التي تمكن الدارسين من أن يواصلوا دراساتهم، وإزالة كافة العقبات التي تحول دون تحقيق طموحات وتطلعات الدارسين على كافة المستويات، والتدقيق في تحديد الاحتياجات الأساسية الحقيقية للدارسين منذ أن كانوا أميين حتى يمكن بناء مناهج وكتب تلبي هذه الاحتياجات (زاهر، ٢٠٠٣، ٤٥٠).

وتزداد الحاجة إلى البحث التربوي في هذا المجال لتحقيق طفرة مطلوبة لن تتأتى إلا بالاعتماد على أفكار مبتكرة، وحلول غير تقليدية، وبرامج جاذبة للدارسين، تجعل من التعليم رحلة لا تنتهي بالحصول على شهادة محو الأمية، بل تستمر إلى المراحل الأعلى، وصولا إلى التعليم الجامعي وما بعده، مع العمل على ترسيخ مبادئ التعلم مدى الحياة والتحول من التعليم التقليدي إلى التعلم الذاتي، ومن التلقي إلى المبادرة، ومن التلقين إلى التوجيه والإرشاد، ومن النمطية إلى الإبداع والتجديد والابتكار، وكذا التفكير في آليات مبتكرة للوصول إلى الفئات المستهدفة أينما كانت، وليس فقط الاكتفاء بالعمل داخل حدود مراكز تعليم الكبار، مع ربط تعليم الكبار بتحقيق فوائد لكل دارس على المستوى الشخصي؛ لكي تكون دافعا يشجعه على الاستمرار في التعلم (الهلالي، ٢٠١٩، ٢-٣).

وفي هذا الإطار يمكن تناول قضايا مثل محو الأمية التربوية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية، والتكنولوجية، ودراسة اتجاهات رائدة

ونماذج وخبرات عالمية في تعليم الكبار، وتأكيد دور الشراكة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني في مجال تعليم الكبار، واستعراض الاتجاهات الحديثة في إعداد معلم الكبار، ودراسة جهود تعليم الكبار وتطوير الأداء فيها بما يتفق مع معطيات العصر، وإجراء دراسات تقويمية لبرامج تعليم الكبار، ودراسة أنماط التعليم المفتوح ومشكلاته، وأنماط التعليم عن بعد ومشكلاته.

٩. دراسات خاصة بالمؤسسات الاجتماعية

وفي هذا الإطار ينبغي لاجتماعيات التربية أن تخرج من عباءة المؤسسات التربوية النظامية لتشمل آفاقا أرحب للمؤسسات التربوية الاجتماعية، مثل دور العبادة، والنوادي، والجمعيات، وفي هذه الدراسات تتم دراسة أوضاع المؤسسات الاجتماعية التقليدية وتحويلها إلى مؤسسات حديثة، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية والربط بينها وبين خطط التنمية المستدامة طويلة الأجل، ودراسة التأثير التربوي للتنوع الثقافي داخل المجتمعات نتيجة التنوع والاختلاط الثقافي في ضوء عوامل الهجرة والحروب على سلوك البشر من حيث اكتساب عادات ثقافية جديدة، وفي هذا الإطار يمكن دراسة قضايا مثل الاغتراب الثقافي والاجتماعي للمتعلمين، والتمييز الطبقي للمتعلمين باختلاف المؤسسات التعليمية، وقضايا التسرب، وتدني التحصيل الأكاديمي، وقضايا العمل التطوعي وارتباطها بالتنمية المجتمعية.

ويرتبط بهذا المجال ما يتعلق بالمباني المدرسية؛ فباحثو التربية لا يدرسونه تصورا منهم أنه شأن هندسي بحت، والمهندسون قلما يعنون به، وهو فرصة كبيرة لأعمال مشتركة بين باحثي التربية ورجال الهندسة، فهو ليس مجرد مبنى، وإنما هو (وعاء) العملية التربوية، وافتقاد المبنى المدرسي الحقيقي القادر على أن يكون وسيطا لممارسة العمل التربوي هو أحد المشكلات الكبرى للتعليم المصري (علي، ١٩٩٥ (أ)، ٣٢)، ولذلك يمكن للباحثين في مجال التربية دراسة المباني المدرسية وملاءمتها للبيئات الجغرافية والمناخية، وإجراء دراسات تقويمية للمباني المدرسية المقامة وصيانتها وانعكاسها على العملية التعليمية، ومواصفات المبنى المدرسي الجيد ومدى

توافرها في المباني الحالية، وتعظيم الاستفادة من المباني المدرسية في خدمة المجتمع.

١٠. دراسات مرتبطة بالإعلام التربوي

وهو من المجالات التي لم تستوف حقها من الدراسة حتى الآن رغم تعاظم الدور الذي يؤديه الإعلام كوسيط تربوي، ويمكن في هذا المجال استعراض نظريات واستراتيجيات الإعلام التربوي، وتعدد الأنشطة الإعلامية المدرسية وغير المدرسية ودورها التربوي، ودراسة الدور التربوي لوسائل الإعلام الجديد، ودور الإعلام في التجديد التربوي، والإعلام والغزو الثقافي، والإعلام وقضايا التنمية، والإعلام والتغير الاجتماعي، والإعلام والبحث العلمي، ودراسة أثر استراتيجيات الإعلام التربوي والتعليمي على تحصيل وتفكير وإبداع الطلاب، ودراسة مستوى الإجهاد والصحة النفسية لدى أخصائي الإعلام التربوي في ظروف العمل المختلفة، ودراسة دور التدريب المستمر والتطوير المهني لأخصائي الإعلام التربوي في رفع كفاءته وإثرائه، ودراسة مدى توافق مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات سوق العمل من حيث المهارات والكفايات لدى أخصائي الإعلام التربوي.

١١. دراسات مرتبطة بالبيئة

وهي دراسات كثر الحديث عنها خلال الفترة الأخيرة بتزايد الاهتمام العالمي بالبيئة وبما يتعلق بها، وتنطلق من فرضية أن البيئة هي عنصر أساسي في حياة الإنسان والمجتمع، وأن التربية والتعليم هما أدوات للتوعية والتثقيف والتحرك بشأن قضايا البيئة والتنمية المستدامة، ويقوم الباحثون في هذا المجال باستخدام المنظور البيئي في دراسة قضايا البيئة والتنمية المستدامة في التربية والتعليم، والكشف عن أشكال التلوث والإهدار والاستغلال للموارد الطبيعية في المجتمع والمدرسة، والدفاع عن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الحصول على بيئة صحية وآمنة، وتحليل النظريات والمناهج والمقررات التربوية من منظور بيئي، وكشف الانحيازات والتحيزات البيئية فيها، وإبراز دور التربية في تشكيل القيم والمواقف والسلوكيات البيئية لدى الأفراد والمجتمعات، وتحليل العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والطالبات، وبين

المعلمين والمعلمات، وبين المدارس والأسر، من منظور بيئي، وكشف أشكال التلوث والإهدار والاستغلال للموارد الطبيعية في هذه العلاقات، مثل استخدام المواد البلاستيكية، أو إهدار الماء أو الطاقة، أو تدمير الغابات أو التنوع الحيوي، وتحليل السياسات التربوية والتعليمية من منظور بيئي، وكشف مدى مراعاتها لحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الحصول على بيئة صحية وآمنة، وإبراز مشاركة المجتمع المدني في صنع هذه السياسات أو تطبيقها أو تقويمها، وتقديم مقترحات وحلول لتحسين وضع البيئة في التربية والتعليم، مثل إدخال مادة تربية بيئية في المناهج، أو تدريب المعلمين والمعلمات على مبادئ التنمية المستدامة، أو دعم قدرات المجتمع على حماية البيئة وإصلاحها.

وفي هذا الإطار يمكن تناول البيئة الرقمية وفلسفة مجتمع المعرفة الرقمي، ومشكلات البيئة الافتراضية وحلولها، وأصول التربية البيئية في التراث الإسلامي، وربطها بالاتجاهات التربوية الحديثة **في** التربية البيئية، ودراسات الوعي البيئي للطلاب وجودة البيئة المدرسية وأثر ذلك على العملية التربوية.

١٢. دراسات التربية الإسلامية

ورغم ما قد يتبادر إلى الذهن من ارتباط بحوث التربية الإسلامية بمجال الأصول التاريخية للتربية؛ فإن هذا المجال مما ينبغي عدم إغفال تأثيره في المجتمع المعاصر عن طريق الربط بين التراث والمعاصرة، واستعراض القضايا التربوية من خلال التراث وربطها بالمشكلات الحياتية للمجتمع المسلم في محاولة للتغلب عليها، وفي هذا الإطار يمكن دراسة مفهوم الطبيعة الإنسانية في القرآن والسنة، ونظريات التعليم في التراث الإسلامي، والقيم في القصص القرآني، والتربية الخلقية في القرآن والسنة، وفي الفكر الإسلامي وطرق الاستفادة منها في العصر الحاضر، والتغير الاجتماعي في عصر الرسول، والانتماء في الإسلام، والتربية الجسمية في الإسلام، والصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور إسلامي، والحرية من منظور إسلامي.

ويشير غنايم (٢٠٢٢، ٥٥) إلى مجموعة من القضايا المهمة التي يجب أن تدرس في سياقها الديني والاجتماعي والثقافي ومنها العنف الأسري والتحرش

معالجة منهجية إسلامية، والتربية على حقوق الإنسان، والتربية والديمقراطية، والعدالة وتكافؤ فرص التعليم، وتربية القهر وتربية الفقر، والتربية والتنمية، والتربية في مرحلة البلوغ، والتربية الزواجية، والتعليم الجامعي والوقف الجامعي، والقيادة والإدارة التربوية من منظور إسلامي، والتنمية المهنية (الحرف والمهن والصناعات)، ومبادئ وأسس تربوية في القصص القرآني، ورواد الفكر التربوي العرب والمسلمين).

الاتجاهات الحديثة في مجال اجتماعيات التربية هي الاتجاهات التي تتناول العلاقات القائمة بين التربية والمجتمع والتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على التربية وتتأثر بها، وتهدف إلى تحليل وفهم وتحسين هذه العلاقات من منظور نقدي وتحويلي.

١٣- دراسات مرتبطة بالقضايا التعليمية للمرأة

هذا هو أحد الاتجاهات المهمة في مجال اجتماعيات التربية، وهو ينطلق من فرضية أن المرأة تتعرض للظلم والتهميش في المجتمعات الذكورية، وأن التربية والتعليم هما أدوات لتكريس هذا الوضع وتبريره، وفي هذا المجال يمكن دراسة قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين في التربية والتعليم، والكشف عن أشكال التمييز والقهر والعنف ضد المرأة في المجتمع والمدرسة، والدفاع عن حقوق المرأة في التعليم والمشاركة في صنع القرار، وتحليل النظريات والمناهج والمقررات التربوية من منظور نسوي، وكشف الانحيازات والتحيزات الجنسية فيها، وإبراز دور المرأة في التاريخ والعلوم والفنون وغيره، وتحليل العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والطالبات، وبين المعلمين والمعلمات، وبين المدارس والأسر، وكشف أشكال التمييز والقهر والعنف ضد المرأة في هذه العلاقات، مثل التحرش الجنسي، أو تفضيل الذكور على الإناث في التعليم، أو تقييد حرية المرأة في اختيار مسارها التعليمي أو مهنتها، وتحليل السياسات التربوية والتعليمية من منظور نسوي، وكشف مدى مراعاتها لحقوق المرأة في التعليم والتنمية، وإبراز مشاركة المرأة في صنع هذه السياسات أو تطبيقها أو تقويمها، ودراسات تسعى لتقديم مقترحات وحلول لتحسين وضع المرأة في التربية والتعليم.

١٤- دراسات اجتماعية من منظور حقوقي

تنطلق هذه الدراسات من ينطلق من فرضية أن الإنسان والطفل هما موضوع حقوق لا مجرد كائنات حية، وأن التربية والتعليم هما أدوات للتعريف والاحترام والتعزيز لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، وفيها يتم استخدام المنظور الحقوقي في دراسة قضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل في التربية والتعليم، والكشف عن أشكال انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الطفل في المجتمع والمدرسة، مثل حق الحصول على تعليم جودة للجميع، وحق التعبير عن الرأي، وحق حماية من كل أشكال التعذيب والإهانة، وتحليل النظريات والمناهج والمقررات التربوية من منظور حقوقي، وكشف الانحيازات والتحيزات الحقوقية فيها، وإبراز دور التربية في تشكيل الوعي والمسؤولية الحقوقية لدى الأفراد والمجتمعات، وتحليل العلاقات الاجتماعية بين الطلاب والطالبات، وبين المعلمين والمعلمات، وبين المدارس والأسر، من منظور حقوقي، وكشف أشكال انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الطفل في هذه العلاقات، مثل حرمان بعض الفئات من التعليم بسبب الفقر أو الجنس أو الإعاقة، أو قمع حرية التعبير أو التنظيم أو التظاهر، أو ممارسة التعذيب أو الإهانة أو التنمر، وتحليل السياسات التربوية والتعليمية من منظور حقوقي، وكشف مدى مراعاتها لحقوق الإنسان وحقوق الطفل في التعليم والتنمية، وإبراز مشاركة المؤسسات الحقوقية في صنع هذه السياسات أو تطبيقها أو تقويمها، وكذا تقديم مقترحات وحلول لتحسين وضع حقوق الإنسان وحقوق الطفل في التربية والتعليم، مثل إدخال مادة تربية حقوقية في المناهج، أو تدريب المعلمين والمعلمات على مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الطفل، أو دعم قدرات المجتمع على رصد وإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الطفل.

وفي هذا الإطار يمكن دراسة تأثير السياسات والقوانين والمؤسسات على التربية والتعليم، وكيفية تحليل وتقييم وتطوير السياسات والقوانين والمؤسسات التربوية والتعليمية، وكيفية تفعيل دور المجتمع المدني والمشاركة الديمقراطية في صناعة القرار التربوي والتعليمي.

١٥- استخدام المنظور العالمي في دراسة قضايا العولمة والتعليم العالمي في التربية والتعليم

ويقصد بالمنظور العالمي المنظور الذي ينظر إلى التربية والتعليم في سياق العولمة والتفاعل بين الثقافات والحضارات المختلفة، ويهدف إلى تطوير مهارات وقيم الطلاب والطالبات ليصبحوا مواطنين عالميين قادرين على التعاون والتواصل والتعلم مع الآخرين، ومسؤولين عن حل المشكلات العالمية مثل الفقر والجوع والحروب والتغير المناخي.

وهذا المجال البحثي يهتم بفهم كيف تؤثر العولمة والتكنولوجيا على الهدف والمحتوى والطريقة والنتائج للتربية والتعليم، وكيف يمكن للتربية والتعليم أن يستفيد من هذه التأثيرات أو يقاومها. بعض الأسئلة البحثية التي يمكن طرحها في هذا المجال هي: ما هي الفرص والتحديات التي تقدمها العولمة والتكنولوجيا للتربية والتعليم؟ كيف يمكن للتربية والتعليم أن يساهم في تطوير مهارات وقيم الطلاب والطالبات للانخراط في المجتمع العالمي؟ كيف يمكن للتربية والتعليم أن يحافظ على هوية وانتماء الطلاب والطالبات لمجتمعاتهم المحلية؟

وفي هذا الإطار يمكن إعطاء بعض الأمثلة على استخدام المنظور العالمي في التربية والتعليم مثل: إدخال مواد تعليمية تتناول قضايا عالمية مهمة، أو تبادل الطلاب والمعلمين مع مدارس أخرى في دول مختلفة، أو تشجيع المشاركة في المبادرات والحملات العالمية للتضامن والتطوع والكشف عن أشكال التأثير والتأثر بين المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات التربية والتعليم، والدفاع عن حقوق الإنسان والسلام والتضامن في العالم، ودراسة تأثير العولمة والتكنولوجيا على التربية والتعليم، وكيفية تطوير مهارات وقيم الطلاب والطالبات ليصبحوا مواطنين عالميين قادرين على التعاون والتواصل والتعلم مع الآخرين، ومسؤولين عن حل المشكلات العالمية.

كما يمكن دراسة تأثير الصراعات والنزاعات والسلام على التربية والتعليم، وكيفية تأثير التربية والتعليم على الصراعات والنزاعات والسلام، وكيفية تصميم وتنفيذ برامج تربوية وتعليمية تهدف إلى منع أو حل أو تخفيف أو إدارة الصراعات والنزاعات، أو إلى بناء أو دعم أو تحقيق أو صون السلام.

١٦- استخدام المنظور الإبداعي في دراسة قضايا الابتكار والإبداع في التربية والتعليم

والمنظور الإبداعي: هو المنظور الذي ينظر إلى التربية والتعليم في سياق الابتكار والإبداع، ويهدف إلى تطوير قدرات الطلاب والطالبات على التفكير خارج الصندوق، وإنتاج أفكار جديدة وأصلية، وتحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة، ومواجهة التحديات بروح المغامرة والمبادرة، والكشف عن أشكال تنمية وتحفيز القدرات الإبداعية للطلاب والطالبات، وبين المعلمين والمعلمات، وبين المدارس والأسر، والدفاع عن حقوق المبدعين والمخترعين في التربية والتعليم.، وفي هذا المجال يمكن إعطاء بعض الأمثلة منها: إدخال مواد تعليمية تتضمن أنشطة تحفز الإبداع، مثل حل المشكلات أو التصميم أو الابتكار، أو تشجيع الطلاب على المشاركة في مسابقات أو مهرجانات أو مؤتمرات للإبداع، أو دعم المشاريع الإبداعية للطلاب من خلال حاضنات أو مسرعات أو شبكات، ودراسة تأثير الابتكار والإبداع على التربية والتعليم، وكيفية تطوير قدرات الطلاب والطالبات على التفكير خارج الصندوق، وإنتاج أفكار جديدة وأصلية، وتحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة، ومواجهة التحديات بروح المغامرة والمبادرة.

كما يمكن القول إن هذا المجال البحثي يهتم بفهم كيف تؤثر الابتكارات والإبداعات على التغير والتطور في التربية والتعليم، وكيف يمكن للتربية والتعليم أن يدعم الابتكارات والإبداعات في مختلف المجالات. ومن الأسئلة البحثية التي يمكن طرحها في هذا المجال هي: ما هي المفاهيم والنظريات التي تشرح طبيعة وأسس الابتكار والإبداع؟ كيف يمكن للتربية والتعليم أن يطور قدرات الطلاب والطالبات على التفكير خارج الصندوق، وإنتاج أفكار جديدة، وتحويلها إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة؟ كيف يمكن للتربية والتعليم أن يشجع الطلاب على المشاركة في مسابقات أو مهرجانات أو مؤتمرات للإبداع؟

ج- منهجيات بحثية مطلوبة في بحوث اجتماعيات التربية

كما ينبغي على الباحثين- بعد تحديد واختيار قضية بحثية معينة في مجال اجتماعيات التربية- تحديد المنهجية البحثية الملائمة لبحث تلك القضية.

وتعتبر كتابات **بوب ماتيوز وليز روس** (٢٠١٦، ٩٢-١١٧) مساهمة جيدة أعانت الباحثين على تحديد المنهجية البحثية المناسبة لدراسة الظواهر الاجتماعية؛ حيث ذكرا أن البحث الاجتماعي يقوم على استكشاف جانب ما من العالم الاجتماعي، ووصفه بالتفصيل، وفهمه، وتفسيره، وتغييره، وتقييمه، أي أن الباحث يحاول أن يصف الظاهرة ويستكشفها بإجابته عن الأسئلة التي تبدأ بالكلمات: ماذا؟ ومن؟ وأين؟ ومتى؟ ويحاول أن يفهم ويفسر الظاهرة بإجابته عن الأسئلة التي تبدأ بالكلمات: كيف؟ ولماذا؟، ومن هنا توجد أربعة أنماط من البحوث هي: الوصفية، والاستكشافية، والتفسيرية، والتقييمية، وذكرا أيضا أن القرن الواحد والعشرين أخذ يشهد تأكيدا متزايدا على الاتجاهات التي تتسم بالمزيد من البرجماتية في البحث الاجتماعي، التي تضع نصب أعينها هدف البحث، وقيم الباحث الاجتماعي، ومنظوره الفكري وطبيعة سؤال البحث، والبيانات المطلوبة لمعالجته، كما تتزايد الدعوة إلى استخدام طرق البحث المختلطة التي تمزج بين الطرق الكمية والطرق الكيفية في جمع البيانات واستخدامها، باعتبار أن ذلك اتجاها في معرفة العالم الاجتماعي.

وفي ضوء ما سبق تتعدد المنهجيات العلمية لدراسة قضايا أصول التربية، ولكن ما المنهجية البحثية المناسبة لدراسة قضية بعينها؟ إن تحديد الباحث لمنهجية بحثه يتوقف على عدة عوامل، في مقدمتها: طبيعة البحث، ومشكلته، وفيما يسعى إلى تحقيقه من أهداف، وطبيعة المتغيرات والعلاقة بينها، والمعتاد في أصول التربية الاعتماد على مناهج بحث كيفية مثل التحليل الفلسفي، وتحليل المضمون، وتحليل المحتوى، والاثنوجرافي، والمقابلات، والأساليب المستقبلية، وغيرها من الأدوات التي تتطلب العمق في التحليل الفلسفي والاجتماعي والثقافي وبناء الرؤية المستقبلية، وكذلك استخدام مناهج بحث كمية مثل المنهج الوصفي، ودراسة الحالة، وبطاقات الأداء المتوازن، والتحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية، وبطاقات تقييم الأداء،

وغيرها من الأدوات التي تتطلب التحليل الكمي، وتؤدي للوصول إلى نتائج محددة ودقيقة باستخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية الملائمة.

وعلى أية حال لاحظ الباحث – كما أشارت الأدبيات – ميل الباحثين في مجال اجتماعيات التربية استخدامهم منهجيات معينة وبكثرة، حيث يكثر الاعتماد على المنهج الوصفي الذي ينطلق من طرح موضوع البحث بانعزال عن السياق المجتمعي والتربوي مع إغفال النظرة الكلية للظاهرة الاجتماعية والتربوية، والتعاطي معها بوصفها حالة معملية تخضع لأدوات البحث ومقاييسه؛ فيبدأ الباحث باستعراض الظاهرة على المستوى النظري فيما لا يتجاوز ثلاثة فصول مثلا من الدراسة تشمل المشكلة ومنهجية البحث وبعض المعلومات والمعارف من الدراسات السابقة، ثم بعد ذلك ينطلق الباحث فيما يسمى الدراسة الميدانية أو التطبيق العملي بتفعيل الأدوات والاستبانات وأعمال الإحصاء والنسب والأرقام من خلال التعامل مع بعض المتغيرات المستقلة والتابعة (الغريب، ٢٠١٤، ٤٥).

وليس هذا من المآخذ في حد ذاته، ولكن ما يؤخذ عليهم يتعلق بدرجة الملاءمة؛ فلربما كانت منهجياتهم البحثية المستخدمة أقل ملاءمة لطبيعة بحوثهم، في حين كان بإمكانهم استخدام منهجيات أخرى أكثر ملاءمة، والتي اعتبرها الباحث منهجيات بحثية غائبة أو أقل استخداما في بحوث اجتماعيات التربية، من ذلك ما يلي:

١. **بحوث الفعل/العمل/البحث الإجرائي Action Researches**

إن أخطر ما يهدد البحث في جامعاتنا يتمثل في ضعف الطرق التي ينفذ بها؛ فهي تسير على "منهج التقليد لا منهج التجديد"، فبالرغم من تنوع مداخل وأساليب وأدوات البحث (في العلوم الإنسانية بالتحديد: العلوم التربوية، والإدارية، والنفسية والاجتماعية)، إلا إن المتتبع للإنتاج البحثي يلحظ غلبة أدوات وأساليب المدخل الكمي (الدراسات المسحية والتجريبية، وخلافها)، في إغفال واضح للمدخل النوعي، بالرغم من الجهود المكثفة التي تبذل في سبيل تطوير إطاره الفلسفي والمفاهيمي، وأساليبه , وأدواته، وإجراءاته، وتزايد عدد الكتب والمجلات والجمعيات المتخصصة فيه، فالسيادة ما تزال قائمة للأساليب الكمية، مما يعني، حتماً انخفاض جودة البحث

العلمي، من المقبول أن نجادل أن الباحثين بجامعاتنا تطرقوا لكثير من المواضيع ولكنهم لم يبحثوها، وإن توهموا ذلك، لأن المدخل الكمي وحده غير صالح لدراسة جميع القضايا البحثية في مجتمع يحظى بحراك اجتماعي كبير، ويواجه العديد من القضايا المختلف عليها العولمة، الجودة، المواطنة، التسرب، العنف ...وغيرها، كما ان" الكثير من هذه الأبحاث في ظل الأسلوب الكمي يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها أو استخلاص المؤشرات الهامة منها، لذلك تظل أهميتها متدنية ومحدودة (الدهشان، ٢٠١٤، ٥٠).

وتعني بحوث الفعل الدراسة الطبيعية للظاهرة المدروسة في واقعها الفعلي، وتفسير البيانات، والوصول إلى فهم دقيق لها، ومعرفة الدوافع المسببة للظواهر الإنسانية، وهي تلك البحوث التي تعمل على الاستقصاء الفعلي من جانب الباحث للظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومشاركته في دراسة هذه الظواهر في سياقاتها الطبيعية، والتعرف على أسبابها وتأثيراتها، وتهدف البحوث الكيفية دراسة السلوك الطبيعي للأفراد، ومعرفة مفصلة للأسباب والدوافع الخاصة بالمشكلة البحثية في ظروفها الطبيعية، وتكوين صورة كلية وفهم أعمق لها من خلال أساليب بحثية متعددة.

ويرجع الاهتمام بهذا النوع من البحوث إلى أن كثيرا من المهتمين بالبحث التربوي قد أيقنوا أن معظم طرق المنهج العلمي السائدة في التربية لم تستطع الوصول إلى واقع كثير من المشكلات التي تحدث داخل حجرة الدراسة أو المدرسة، أو تقديم حلول مباشرة وسريعة لها؛ لأن هذه الطرق لم تشرك المعلم كممارس Practioner وباحث Researcher في حل بعض المشكلات التربوية التي تتعرض لها (الشخيبي والإتربي، ٢٠١٧، ٥٢٦).

وفي هذا الإطار يذكر ماكينل (McNeil, ٢٠١٤,١٦) أن التوجهات الحديثة للبحث التربوي تقترب من الاعتماد على البحوث النوعية لثلاثة أسباب رئيسة، وهي محدودية الرضا عن النتائج التي يريد تعميمها، ورغبة الممارسين للبحث التربوي في

إسماع أصواتهم كي يشعروا بامتلاكهم للأفكار الناتجة عن تلك البحوث، والاعتقاد بأن المعلمين والتربويين يجب أن يبنوا معارفهم بأنفسهم.

وتعرف بأنها "بحوث اجتماعية تنفذ من خلال فريق عمل، يتضمن باحثي فعل مهنيين وأعضاء من المنظمات والمجتمع المحلي وشبكة المستفيدين الذين يسعون إلى تحسين مواقف المشاركين" (جرينوود وليفين، ٢٠١٦، ٣٢) وهي إحدى أساليب وآليات دراسة واقع أصول التربية، ومن خلال استخدامها يمكن الوصول إلى مقترحات لتحسين هذا الواقع، وبصفة عامة ينظر إلى بحوث الفعل على أنها "بديل حقيقي للطريقة التقليدية في البحث التربوي المعتمد على النظرية التربوية" (ماكنيف، ٢٠٠١، ٧)، كما يسميها البعض بحوث العمل لكونها تعبر عما يقوم به المعلم من عملية تدريسية داخل الفصل (جمال الدين، ٢٠١٥، ٢٢١)، كما يطلق عليها البعض البحوث الإجرائية لارتباطها بالممارسة التفكرية، حيث يؤكد البعض بأن البحث الإجرائى والممارسة التفكرية وجهان لعملة واحدة هى حل المشكلات، وأولى الناس بحل هذه المشكلات هم أصحابها من التربويين إداريين كانوا أم فنيين (حيدر، ٢٠٠٤، ٥١).

وتشير بحوث الفعل **AR** إلى اتحاد ثلاثة عناصر هي: الفعل، والبحث، والمشاركة، وإذا لم توجد هذه العناصر الثلاثة فإن البحث يمكن أن يكون مفيدا ولكنه ليس بحث فعل، كما أن بحوث الفعل ليست بحوثا تطبيقية، بل إنها ترفض بوضوح الفصل بين التفكير وبين الفعل، ذلك الفصل الزائف بين النظرية والتطبيق، الذي بسببه تم تشويه العلوم الاجتماعية، ومن هنا فالمعرفة الاجتماعية الصادقة يمكن أن تنبع فقط من ارتباطها بالممارسة من خلال الفعل، والفعل فقط هو الوسيلة المدركة لإنتاج معرفة جديدة واختبارها(جرينوود وليفين، ٢٠١٦، ٣٥).

٢. البحوث الفينومينولوجية Phenomenological Researches

تعد الفينومينولوجيا بمثابة منهجية بحثية رصينة وموثقة جيدا، وتعتمد على التجربة الواقعية للفرد، وعلى أن التفكير في التجربة يجب أن يكون مدروسا، وبقدر الإمكان يخلو من الجوانب النظرية، أو التحيزات الشخصية (Manen, ٢٠٠٧, ١٢)،

والبحوث الفينومينولوجية هي بحوث تهتم بدراسة الظواهر النوعية وكيفية إدراك الذات لها، وهي تعتبر من المناهج البحثية النوعية التي تستخدم في مجالات مختلفة مثل الفلسفة والعلوم الاجتماعية والإدارة التعليمية، وتتميز بأنها تركز على وصف وتحليل تجارب الأفراد أو المجموعات من منظورهم الخاص، دون السعي إلى التعميم أو التنظير، وهي تستخدم طرقا متنوعة لجمع وتحليل البيانات مثل المقابلات والملاحظات والسرديات والتحليل المضمون.

ومن ثم يمكن للباحثين في مجال أصول التربية الإفادة منها في دراسة بعض الظواهر التربوية؛ بهدف استكشاف وفهم تجارب الأفراد أو المجموعات في مواقف تربوية اجتماعية معينة، وكيفية تأثيرها على تشكيل معانيهم وهوياتهم وسلوكاتهم، واستخدام منهجية البحث النوعية التي تعتمد على جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظات والسرديات وغيرها من الطرق التي تسمح بالتعبير عن المشاعر والآراء والتصورات بصورة حية وغنية؛ الأمر الذي يمكن أن يساعد في تقديم بيانات أكثر ثراء لتحقيق فهم أدق وأشمل للظواهر قيد البحث.

٣. منهج البحث الانثربولوجي

ويتميز هذا المجال بوجود أساليب بحثية دقيقة، وتؤدي لنتائج دقيقة عندما يحسن الباحث استخدامها، مثل الملاحظة غير المباشرة، والملاحظة بالمشاركة، والتسجيلات الصوتية والمرئية، والمراقبة عن بعد باستخدام الأدوات التكنولوجية، والمقابلات المقننة وغير المقننة، وكتابة التقارير، وتدوين الملاحظات، وحساب التكرارات للاستجابات ومرات التحول والتغير المفاجئ للمجتمع المبحوث، وتحليل الفجوة بين الأقوال والممارسات الفعلية، وغيرها من الأساليب التي تحتاج قدرة على التحليل والنقد والرؤية الثاقبة والقدرة على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل وفقا للتحليلات التربوية الانثربولوجية (مصطفى، ٢٠١٩، ٢٥).

ورغم أن كلا من المنهج الفينومينولوجي والمنهج الانثربولوجي من المناهج البحثية النوعية التي تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية من منظور المشاركين فيها، إلا أنهما يختلفان في بعض الجوانب، منها أن المنهج الفينومينولوجي يركز على دراسة

خبرة الوعي وكيفية إدراكه للظواهر، ويستخدم أساليب تحليلية ووصفية للكشف عن المعاني والمضامين التي ترتبط بالظواهر، بينما المنهج الانثربولوجي يركز على دراسة السلوكات والممارسات والأنظمة الثقافية للمجتمعات البشرية، ويستخدم أساليب مشاركية وتفسيرية لفهم القواعد والقيم والأحكام التي تحكم هذه الثقافات، كما أن المنهج الفينومينولوجي يعتبر أن الحقائق الموضوعية للأشياء تظهر في الوعي، وأن الوعي هو مصدر المعرفة، بينما المنهج الانثربولوجي يعتبر أن الحقائق الموضوعية للأشياء تتأثر بالسياقات والتاريخ والإدراكات الثقافية، وأن المعرفة هي نتاج تفاعل بين الباحث والمبحوث عنه، وأخيرا فإن المنهج الفينومينولوجي يستخدم مصادر بيانات غير مباشرة، مثل المقابلات والسرديات وتحليل المضون، بينما المنهج الانثربولوجي يستخدم مصادر بيانات مباشرة، مثل الملاحظة المشاركة والحضور في المجتمعات التي يدرسها.

٤. البحوث الاثنوجرافية

ويرجع الاهتمام بها انطلاقا من توجس بعض التربويين من استخدام البحوث الكمية أو الإحصائية في معالجة العديد من المشكلات الإنسانية والاجتماعية، وتعد البحوث الاثنوجرافية من أكثر البحوث ملاءمة لمعالجة القضايا المرتبطة بالثقافات الإنسانية؛ حيث يركز المنهج على دراسة عينة محددة من الأفراد وفي موقف معين حيث يتعلمون أو يعملون أو يعيشون؛ بهدف وصف وتحليل وتفسير أنماط ثقافية تتعلق بسلوكيات ومعتقدات ولغات معينة قد تميزهم عن غيرهم، مما يتطلب استخدام مصادر متعددة للحصول على المعلومات، مثل الملاحظة، والمقابلة المتعمقة ذات الإجابات المفتوحة، وأدوات التسجيل، وفحص السجلات والوثائق، والزيارات المتعددة، أو الإقامة الطويلة في موقع البحث، والتقارير الوصفية الجيدة (السيد، ٢٠٢١، ١٠٧).

وتمتاز البحوث الاثنوجرافية بأنها تسمح بفهم عميق وشامل للظاهرة المدروسة من منظور المشاركين فيها، وتكشف عن المعاني والقيم والمعتقدات التي تحكم سلوكهم وتفسيرهم، وأنها تستخدم مصادر بيانات متنوعة وغنية، مثل المقابلات والسرديات

والمذكرات والصور والأفلام والوثائق، وتستخدم أساليب تحليلية وتفسيرية لإنتاج نصوص ثقافية تصور حياة المجتمعات المدروسة، وكذلك فهي تتبع منهجية مرنة وديناميكية، تسمح بإعادة صياغة الأسئلة البحثية وتعديل التصورات الأولية بناء على الملاحظات والتجارب الميدانية، وتستجيب للتغيرات والظروف التي تحدث أثناء عملية البحث.

بينما هناك بعض التحديات التي تواجه البحوث الاثنوجرافية، منها أنها تستغرق وقتًا طويلًا في جمع وتحليل البيانات، وتتطلب مهارات عالية في التواصل والملاحظة والكتابة من قبل الباحث، وأنها تواجه صعوبات في دخول الميدان والحصول على رخصة أو إذن لإجراء البحث، خاصة في المجتمعات المغلقة أو الحساسة، كما أنها تتأثر بالعوامل الشخصية والثقافية للباحث، مثل انحيازاته وقيمه وخلفيته، التي قد تؤثر على مصداقية وموضوعية نتائج البحث.

وتعد الأثنوجرافيا النقدية المدخل الكيفي في اجتماع التربية كنشاط بحثي يشير إلى إجراءات بحثية معينة تنتج بيانات ومعلومات وصفية، فالأثنوجرافيا النقدية نشاط نظري يعكس توجها أبستمولوجيا وافتراضات ورؤى نظرية لا تساعد على فهم واقع الحياة اليومية في المدرسة فحسب، بل تساعد أيضا على اكتشاف إمكانية التغير الكامنة في هذا الواقع(الخويت، ٢٠٠٠، ٣٤).

٥. البحوث الجماعية

سبقت الإشارة إلى غلبة البحوث الفردية على مجال البحث التربوي عموما؛ ولعل من أهم أسباب ذلك مساعدة الباحث في الحراك المهني والترقي إلى وظائف أعلى، في حين أن الأصل في البحوث المؤسسية أن تكون جماعية التنفيذ تجريها فرق بحث تتعامل مع مشكلات المستقبل ولا تقف عند وصف الحاضر.

وتهدف هذه النوعية من البحوث إلى تحقيق مزايا عدة، منها: زيادة جودة البحث، من خلال تبادل الخبرات والآراء والمنظورات بين أفراد المجموعة، والتغلب على التحيزات الشخصية أو المهنية، وزيادة كفاءة البحث، من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات بين أفراد المجموعة، وتوفير الموارد والوقت والجهد، وزيادة تأثير البحث،

من خلال نشر النتائج بشكل أوسع وأسرع، وإشراك المستفيدين والمعنيين بالبحث في عملية صنع القرار، وأخيرا زيادة تطوير مهارات الباحثين، من خلال تعزيز التعلم التعاوني والتفاعلي، وتحسين المهارات البحثية والاتصالية والإدارية.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف نوعية الموضوعات في البحث الجماعي عن مثيلتها في البحوث الفردية، بحيث تركز على مشكلة من المشكلات الكبرى للمجتمع، أو موضوع ذي طابع قومي، أو ظاهرة ذات تأثير كبير في الرأي العام، ويقوم البحث الجماعي بمحاولة الوصول لحلول عملية نتيجة تنوع تخصصات المشاركين به.

٦. الدراسات البينية

تعتبر من أهم الاتجاهات البحثية الحديثة في العلوم الاجتماعية؛ حيث أضحت مطلبا مهما؛ نظرا لأهميتها في معالجة قضايا البحث الاجتماعي (بيومي،٢٠١٦، ١٢٥) وتشير الدراسات الحديثة إلى تبني الدراسات البينية على نطاق واسع خلال السنوات العشر الماضية في الجامعات والمراكز البحثية الأمريكية. (٢٩١,٢٠١٨).Hoidn,

وهي عبارة عن دراسات مشتركة متداخلة بين أكثر من تخصص أو تكون بين علوم إنسانية واجتماعية وطبيعية، ومن ثم فإن هناك اتجاها نحو الاهتمام بهذه الدراسات؛ لكونها وسيلة لدعم البحوث من أجل مواجهة المشكلات المجتمعية المتشعبة، وتوليد مجالات بحثية جديدة وفقا لمدخل تكامل المعرفة(١٠١,٢٠١٦ , Beldag

يتضمن المجهودات المبذولة نحو استحداث تخصص جديد يقع نطاقه بين تخصصين آخرين أو أكثر موجودين بالفعل، وإذا أحرز التخصص الجديد نتائج حقيقية مقبولة على نطاق واسع اعتبر التخصص الجديد علما جديدا، ويستخدم المصطلح في مجال البحث العلمي؛ حيث يقوم به عالم أو أكثر يريد أن يعمل مجموعة من المشكلات التي يمكن الوصول لحلولها عن طريق وضع تخصصات قائمة فعلا وتحويلها إلى تخصص جديد. (زاهر، ٢٠١٨، ٢٨٨)

والميزة الرئيسية لمثل هذه المناهج البينية أو المتجاوزة عبر التخصصية تكمن في حقيقة أنها تتيح فرصا استثنائية لتقديم نماذج جديدة من الخبراء ذوي التعليم والتأهيل العالي والعاملين في مجالات البحث والتدريس، وهذا إن أمكن حدوثه دون الحاجة لإيجاد منشآت جديدة منفصلة من شأنها إن عاجلا أو آجلا أن تحدث خللا في إتمام البحوث والنشاطات الموجودة، وتعمل على تفكيك فرق البحث، وترفع التكاليف، والشرط الأكثر أهمية للمقدمة الناجمة لأسلوب التخصصات البينية والمتجاوزة هو توفير نظام محكم متطور من حيث الأفق العلمي والاتصالات الثقافية، يجري فيه البحث داخل الوحدات الداخلية للمؤسسات الأكاديمية؛ بما يؤدي إلى تطويرها إلى هيئات بحثية تكون مرتبطة بالمشكلات المركزية الملموسة للمجتمع وللبيئة التي تقع فيها هذه المؤسسات (زاهر، ٢٠٠٢، ٣٢٠- ٣٢١).

إن منهجية التخصصات البينية ضرورة لا بديل عنها لنقل خبرات حقيقية إلى ميدان التعليم الجامعي والبحثي والمساهمة في إصلاحه، ومن ثم المشاركة الفعالة في حل مشكلات المجتمع المعقدة والمركبة (زاهر، ٢٠٠٢، ٣٢٤).

وتزداد الحاجة إلى الدراسات البينية في مجال أصول التربية وخاصة في الجانب الاجتماعي للبحوث؛ نظرا للحاجة إلى تنوع المناهج البحثية، وتعدد الأدوات المستخدمة في الدراسة الواحدة، في ظل وجود قضايا مجتمعية ومشكلات إنسانية معقدة يصعب التعامل معها من خلال تخصص واحد.

٧- منهج دراسة الحالة

منهجية بحثية تستخدم المقابلة والملاحظة والوثائق وغيرها من المصادر لدراسة حالة معينة بشكل مفصل وشامل. تهدف منهج الدراسة الحالة إلى فهم السياق والظروف والعوامل المؤثرة على الحالة المدروسة، وإبراز خصوصيتها وتعقيداتها .مثلاً، يمكن للباحث التربوي أن يستخدم منهج الدراسة الحالة لدراسة حالة مدرسة أو معلم أو طالب أو برنامج تعليمي، وكيف تؤثر الحالة على التعلم والتدريس والتطوير.

ويمكن أن يكون منهج دراسة الحالة جماعيًا أو وصفيًا أو تفسيريًا أو استكشافيًا أو آليًا أو جوهريًا، ويختلف كل نوع من هذه الأنواع في الغرض والمنهجية والتحليل، مثلاً، الدراسات الجماعية تتضمن دراسة مجموعة من الأفراد أو الحالات، بينما الدراسات الوصفية تتضمن وصف حالة معينة بدقة، بينما الدراسات التفسيرية تتضمن تفسير حالة معينة بشكل نقدي، وهكذا.

ومن مميزات منهج دراسة الحالة أنه يسمح للباحثين بجمع قدر كبير من المعلومات والبيانات، ويمنحهم فرصة لدراسة حالات نادرة أو غير عادية، ويسمح لهم بتطوير فرضيات يمكن اختبارها في البحث التجريبي، بينما من عيوبه أنه لا يمكن تعميمه على مجتمع دراسة واسع، ولا يمكن إثبات السبب والنتيجة، وقد لا يكون صارمًا علميًا، ويمكن أن يؤدي إلى التحيز.

ويتطلب منهج دراسة الحالة خطوات محددة لإجرائه تشمل: اختيار الظاهرة أو المشكلة أو الحالة التي يرغب الباحث في دراستها، تحديد نوع دراسة الحالة (جماعية، وصفية، إلخ)، جمع البيانات من مصادر مختلفة (أرشيفية، ملاحظات، مقابلات، إلخ)، تحليل البيانات باستخدام طرق كمية أو كيفية أو مختلطة، كتابة التقرير بشكل منظَّم.

٨- منهج تحليل المضمون

تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يستخدمها الباحث لوصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة التي يراد تحليلها من حيث شكلها ومحتواها تلبية لأهداف البحث، ويقوم تحليل المضمون على مسلمة مؤداها أن لكل إنسان بصمة فكرية تميز شخصيته وتكشف عن هويته، وأن السلوك اللغوي للإنسان شفويًا كان أم تحريريًا هو أدق تعبير عن هويته وميوله واتجاهاته، ويستخدم تحليل المضمون في مجالات بحثية متنوعة كالإعلام وعلم النفس والتربية والعلاقات الدولية والأدب والفن والدين، وفي دراسة التفاعل الاجتماعي، والدراسات العلاجية، ودراسة القيم، ودراسة الثقافة، ودراسة التاريخ، وغيرها.

ويتطلب تحليل المضمون خطوات محددة لإجرائه، منها تحديد مشكلة البحث وأسئلته وفرضياته، اختيار مجتمع البحث والعينة التي سيتم تحليل مضمونها، تصنيف المادة التي سيتم تحليل مضمونها حسب نوعها (شفوية أو كتابية أو مرئية)، اختيار فئات التحليل (الأبعاد أو المؤشرات أو المتغيرات) التي سيتم استخدامها لقياس المضمون، جمع البيانات من المصادر المختارة (الكتب أو المجلات أو الصحف أو البرامج أو غيرها)، تحليل البيانات باستخدام طرق كمية أو كيفية أو مختلطة، كتابة التقرير بشكل منظَّم.

ويمكن الاستفادة من تحليل المضمون في دراسة اجتماعيات التربية، حيث يساعد على: فهم طبيعة وخصائص المادة التربوية من حيث مضمونها وشكلها، قياس مستوى جودة المادة التربوية من حيث مطابقتها لأهداف التعليم، ويمكن للباحث دراسة المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة التربوية من حيث شكلها ومحتواها، والكشف عن الدوافع والأهداف والقيم والاتجاهات التي تنطوي عليها، كذلك يمكن للباحث مقارنة المادة التربوية مع المعايير والأهداف التعليمية، وتقييم مدى مطابقتها له.

رابعا– أهم المعوقات المتوقعة عند التنفيذ، ومقترحات التغلب عليها

من الطبيعي أن تتوقع كل الرؤى المستقبلية بعض المعوقات التي قد تواجه التنفيذ، وكذا لابد أن تضع كل رؤية من هذه الرؤى بعض المقترحات للتغلب على هذه المعوقات، ومن الواضح أنه لابد وأن تكون عناصر هذه الرؤية من (متطلبات وآليات) التنفيذ فيها ما يعالج هذه المعيقات، وإلا شابها الكثير من القصور.

ومن أهم المعوقات المتوقعة لتحقيق الرؤية المستقبلية المقترحة ما يأتي:

- تدهور جودة التعليم الجامعي في مصر مقارنة بمثيلاته بالجامعات العالمية.
- الثقافة السائدة وضعف القناعة لدى كثير من قيادات المجتمع بجدوى البحث العلمي وضعف ارتباطه بتطوير الواقع التربوي والإسهام في سد الاحتياجات وحل المشكلات التربوية.

- ضعف الاستثمار الفاعل في رأس المال البشري بالجامعات المصرية، وما ينتج عنه من قلة التمويل المخصص لقطاع التعليم الجامعي والبحث العلمي.
- العجز المزمن والمتواصل في الموازنة العامة للدولة، وزيادة الاعتماد على الاقتراض لمواجهة متطلبات التنمية، مع ضعف إنجازات الاقتصاد الكلي مقارنة بالسياق الاقتصادي العالمي؛ مما ينتج عنه ضعف البنية التحتية والإمكانات المادية المطلوبة لتطوير البحث العلمي عموما.
- ضعف الحرية الممنوحة لعضو هيئة التدريس في الشراكة مع المؤسسات المجتمعية المختلفة والمشاركة في معالجة قضاياها وخصوصا التربوية.
- ضعف الدافع الداخلي لدى بعض باحثي اجتماعيات التربية لمعالجة قضايا مجتمعية معاصرة، أو اتباع منهجيات غير تقليدية.
- انشغال الجامعات بالوظيفة التعليمية أكثر من الوظيفتين الأخريين لها.
- قلة الدورات التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس وضعف ارتباطها بالتخصصات المختلفة.

وتقدم (متطلبات وآليات) تنفيذ الرؤية المقترحة **سبل التغلب علي المعوقات السابقة**؛ لو تم تنفيذها بالصورة المقترحة.

يمكن مواجهة هذه المعوقات بتطوير اللوائح والقوانين المتصفة بالمرونة للإسهام في تطبيق محاور الرؤية، والتي تسمح بتطبيق مناهج البحث العلمي في المرحلة الجامعية الأولى، وباستحداث برامج تعليمية ومسارات فرعية في الدراسات العليا لاستيفاء التخصصات المختلفة لأصول التربية، مع توفير الدورات التدريبية التخصصية وورش العمل المستمرة لأعضاء هيئة التدريس في مجال أصول التربية للاطلاع على الجديد في المجال، ونشر ثقافة الشراكة الاجتماعية وتفعيل الوظيفة الثالثة لعضو هيئة التدريس وهي خدمة المجتمع.

وختاما... تبقى هذه الرؤية المستقبلية للنهوض بتخصص اجتماعيات التربية بكليات التربية، مجرد رؤية تنظيرية، ما لم تكن هناك إرادة قوية من قيادات التخصص بترجمة ما ورد بها من أفكار، وتحقيق ما جاء بها من إجراءات إلى مظاهر تطويرية

ملموسة على أرض كليات التربية، ومالم تكن هناك قيادة جامعية تدعم التطوير والتطور، ومالم يكن هناك مجتمع يهتم بالإنسان وتنميته، ويعلي من قيمة العلم في الحياة العملية.

قائمة المراجع

- إبراهيم، خديجة عبد العزيز. (٢٠١٨). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، *مجلة كلية التربية*، جامعة أسيوط، مج ٣٤، ع (٥)، ٣٦٥- ٤٧٩.
- آسيدو، كليمينتينا (٢٠١٤، مارس)، "التعلم عن طريق الهواتف المحمولة: تدريب المعلمين، وتطوير المنهج الدراسي"، *مستقبليات*، مجلد ٤٤، ع (١)، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.
- البنا، أحمد عبد الله الصغير.(٢٠١٥). إشكالية البحوث العلمية في مجال أصول التربية وسبل التغلب عليها. *مجلة كلية التربية*، جامعة أسوان، ع(٣٠)، ٢٣٣- ٣١٩.
- بيومي، محمد سيد (٢٠١٦). معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، عمان: جامعة السلطان قابوس، مج ٣، ع(٣)، ١٢٣- ١٣٩.
- بيومي، ولاء محمود، عبد الوهاب، إيمان جمعة (٢٠١٨). تصور مقترح لتطوير الدراسات العليا بقسم أصول التربية كلية التربية جامعة بنها في ضوء فلسفة التميز الأكاديمي، *مجلة كلية التربية*، جامعة المنوفية، مج ٣٣، ع (١)، ٣٨-١٢٣.
- توفيق، صلاح الدين محمد، ومحمد، سماح زكريا. (٢٠١٣، يناير). التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة لمجلة كلية التربية جامعة بنها: دراسة في فاعلية التأصيل وآليات التفعيل، *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، مج ٢٤، ع (٩٣)، ١-٧٨.
- توفيق، صلاح الدين محمد، وموسى، هاني محمد يونس. (٢٠١٣، يناير). توجهات الأدب التربوي الجديد جوهر تطوير منظومة المعرفة التربوية المتجددة: مجلة كلية التربية ببنها أنموذجا. *مجلة كلية التربية*، جامعة بنها، مج ٢٤، ع (٩٣)، ١-٤٠.

- جرينوود، ديفيد وليفين، مورتين. (٢٠١٦). *المدخل إلى بحوث الفعل: البحث الاجتماعي لتحقيق التغير الاجتماعي*، ترجمة هشام سيد عبد المجيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- جمال الدين، نادية. (٢٠١٥). *ثورة التعلم ومناهج البحث في التربية: البحوث الكيفية/بحث الفعل*، القاهرة: مركز المحروسة.
- حجي، أحمد إسماعيل.(٢٠١٠، أغسطس). تطوير كليات التربية مطلب قومي ومسئولية جامعية. *التربية*، السنة ١٣، ع (٢٩)، القاهرة: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.
- حسن، طلعت عبد الحميد فايق.(٢٠٢١). الأصول الاجتماعية للتربية، متاح عبر الرابط التالي
- https://pressst.com/٢٠٢١/٠٨/١٠/
- حيدر، عبد اللطيف حسين.(٢٠٠٤). *البحث الإجرائي بين التفكر والممارسة المهنية وتحسينها*، الإمارات: دار القلم.
- الخويت، سمير عبد القادر.(٢٠٠٠، يوليو). الاتجاهات الحديثة في دراسة علم الاجتماع التربوي، *الندوة العلمية الثالثة لقسم أصول التربية كلية التربية كفر الشيخ*.
- الدهشان، جمال علي خليل.(٢٠١٤، أبريل). ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن (الدولي الرابع) بعنوان *"الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية.. القيمة والأثر"*، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، بالتعاون مع جامعة سوهاج، ٤٣-٧٢.
- الدوسري، نوف محمد. (٢٠١٤، يناير). مراكز التميز البحثي في مجال التربية الإسلامية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. *دراسات تربوية ونفسية*، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع(٨٢)، ١١٧- ١٥٣.

- زاهر، ضياء الدين عبد الشكور. (١٩٩٧، أغسطس). مستقبل البحث العلمي الاجتماعي: رؤية تنموية خليجية، *سلسلة إصدارات المجلة التربوية*، الإصدار الخامس، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.
- زاهر، ضياء الدين محمد. (٢٠٠٢، أكتوبر). العلوم البينية أو منهجية الألفية الثالثة. *مستقبل التربية العربية*، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٨، ع (٢٧)، ٣١٥-٣٢٤.
- زاهر، ضياء الدين عبد الشكور. (٢٠٠٣، أكتوبر). تصور مستقبلي لتفعيل مرحلة ما بعد محو الأمية للمتحررين منها. *مستقبل التربية العربية*، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٩، ع (٣١)، ٤٤٨- ٤٥٤.
- زاهر، ضياء الدين عبد الشكور. (٢٠١٨، يوليو).العلوم البينية منهجية القرن الحادي والعشرين. *مستقبل التربية العربية*، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٢٥، ع (١١٣)، ٢٨٤- ٢٩٨.
- السيد، محمد عبد الرءوف عطية.(٢٠٢١، أكتوبر). منهجيات البحث في أصول التربية: توجهات معاصرة. *المجلة العلمية لكلية التربية*، جامعة جنوب الوادي: كلية التربية، ع (٣٩)، ١٠٣- ١١٤.
- الشخيبي، علي السيد. (١٩٨٦، سبتمبر). علم اجتماع التربية كيف بدأ.. وإلى أين؟. *دراسات تربوية*، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، مج ١، ج ٤، ١٦٢- ١٩٣. مسترجع من
  - http://search.mandumah.com/Record/٤٠١٨٨
- الشخيبي، علي السيد، والإتربي، هويدا محمود. (٢٠١٧، يوليو). بحث العمل Action Research: طريقة لتنمية الكفاءات البحثية لدى المعلمين: دراسة تحليلية، *مجلة التربية*، كلية التربية جامعة الأزهر، ع (١٧٤)، ج ٢، ٥٢٣-٥٦٤.

- عبد الحسيب، جمال رجب محمد.(٢٠٢٠، يوليو). رؤية مستقبلية لتطوير مجال أصول التربية في ضوء الاتجاهات الحديثة، *مجلة كلية التربية* – جامعة الأزهر، مج ٣٩، ع(١٨٧)، ج ٥، ١٣٦-١٦٤.
- عبدالعال، نجلاء عيسى. (٢٠١٦). تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية جامعة بني سويف في ضوء الأولويات البحثية. *مستقبل التربية العربية*، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٢٣، ع (١٠١)، ٢٩٣- ٤٢٥.
- علي، سعيد إسماعيل. (٢٠١٠، نوفمبر). تجديد المعرفة التربوية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية التربية جامعة طنطا ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، بعنوان *(حال المعرفة التربوية المعاصرة – مصر أنموذجا)*، مج ١، ٧- ٢٥.
- علي، سعيد إسماعيل. (٢٠٠٥-أ). *فقه التربية – مدخل إلى العلوم التربوية*. ط (٢)، القاهرة: دار الفكر العربي.
- علي، سعيد إسماعيل. (٢٠٠٥-ب). مستقبل البحث التربوي في مصر. *دراسات تربوية*، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، مج ١٠، ج ٨٠، ٢٢- ٣٣.
- علي، سعيد إسماعيل. (٢٠١١). *من الأزمة إلى الإصلاح – العقل التربوي العربي*، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- علي، سعيد إسماعيل. (٢٠١٢). *مدخل إلى أصول التربية*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- عمار، حامد مصطفى. (٢٠٠٣، مارس). تعليم الكبار في سياق الموجة الحضارية الثالثة. *آفاق جديدة في تعليم الكبار*، جامعة عين شمس: مركز تعليم الكبار، ع(١)، ١-٤.
- الغريب، شبل بدران.(٢٠١٤). توجهات البحث التربوي في أطروحات الماجستير والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية التربية جامعة الإسكندرية من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣. *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسكندرية: كلية التربية، مج ٢٤، ع(٣)، ٢٣- ٦٧.

- غنايم، مهني محمد إبراهيم. (٢٠١٤، أبريل). الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية: الواقع والمأمول. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العربي الثامن بعنوان *الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية – القيمة والأثر*، جامعة سوهاج بالتعاون مع جمعية الثقافة من أجل التنمية، ١٠١- ١٤٢.
- غنايم، مهني محمد إبراهيم. (٢٠٢٠، مارس). كراسي البحوث العلمية مدخل لتحقيق ميزة تنافسية للعلوم التربوية بكليات التربية في الجامعات المصرية. *مستقبل التربية العربية*، القاهرة: المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٢٧، ع (١٢٥)، ٦٣- ٨٤.
- غنايم، مهني محمد إبراهيم. (٢٠٢٢، يناير). قضايا البحث التربوي بين التراث والتجديد: دعوة إلى التنقيب في التراث التربوي العربي الإسلامي. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مج ٥، ع (١)، ٤١- ٦١.
- فرج، هانئ عبد الستار.(٢٠١٠، نوفمبر). حال المعرفة التربوية: موقف فلسفي من الأطروحات العلمية في ميدان أصول التربية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان *حال المعرفة التربوية المعاصرة: مصر أنموذجا*، جامعة طنطا: كلية التربية بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، مج ٢، ٣- ٤٥.
- ماتيوز، بوب وروس، ليز. (٢٠١٦). *الدليل العملي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية*. ترجمة محمد الجوهري، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- ماكنيف، جين (٢٠٠١). *ترجمات في مجال البحوث الإجرائية*. ترجمة إسماعيل فقعاوي، رام الله: مركز القطان للبحث والتطوير التربوي.
- محمد، ماهر أحمد. (٢٠١٧). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة. *المجلة الدولية للبحوث التربوية*، جامعة الإمارات، مج ٤١، ع (٢)، ٢٤٠- ٢٩٤.

- مرسي، عمر محمد. (٢٠١٨). تصور مقترح لإنشاء مركز للتميز التربوي البحثي بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة كلية التربية*، جامعة المنوفية، مج ٣٣، ع (١)، ١- ٣٥.
- مصطفى، فاطمة الزهراء سالم محمود. (٢٠١٩، أغسطس). التأصيل التربوي لمناهج البحث الإنثربولوجية في مجال أصول التربية: دراسة تحليلية. *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية*، ع (١٥)، ١- ٢٩.
- النوح، مساعد حمد . (٢٠١٥، فبراير). خريطة بحثية مقترحة في أصول التربية في الجامعات السعودية، *مجلة رابطة التربية الحديثة*، مج ٧، ع (٢٢)، ٢١٥- ٢٧١.
- الهلالي، الهلالي الشربيني. (٢٠١٩، فبراير). محو الأمية وتعليم الكبار في مصر: الواقع والتحديات والمقترحات. *بحوث في التربية النوعية*، كلية التربية النوعية جامعة القاهرة، ع (٣٥)، ١-٢١.
- الهلالي، الهلالي الشربيني. (٢٠٢١، أبريل). مستقبل السياسة التعليمية في مصر بعد جائحة كورونا. *مجلة بحوث التربية النوعية*، جامعة المنصورة، ع (٦٢)، ١-٢٦.
- الوحش، هالة مختار. (٢٠٢٢، يناير). تطوير تخصص أصول التربية في ضوء نموذج التحليل الرباعي سوات ((SWAT Analysis رؤية مستقبلية. *المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، ع ٩٣، ج ٢، ٧٣٩-٧٥٢.*
- Alsumih, A. (٢٠١٦). Research map of research priorities studies in the kingdom of Saudi Arabia. *Universal Journal of Educational Research*, ٤. (٧), ١٦٢٩- ١٦٤٣.
- Becker, R. (٢٠١٩). *Research Handbook on the Sociology of Education*: Edward Elgar Publishing.
- Beldag, A. (٢٠١٦). Values education research trends in Turkey: A content analysis. *Journal of education and training studies*, ٤, (٥), ١٠١- ١١٢.

- Duderstadt, James J., (١٩٩٧). The Future of The University in an Age of knowledge, *Journal of Asynchronous Learning Networks*, Vol. (١), Iss. (٢), Aug.
- Ferreira, Jorge Brantes & Others. (٢٠١٣). "Mobile Learning: Definition, Uses and Challenges", *Cutting-edge Technologies in Higher Education*, Vol.(٦) , Part D.
- Gustafsson-Wright, E., Hadani, H. S., Hirsh-Pasek, K., Jalbout, M., King, E. M., O'Donoghue, J. L., Olsen, B., Shapiro, J., Vegas, E., & Winthrop, R. (٢٠٢٢). Global education trends and research to follow in ٢٠٢٢. Brookings. https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/٢٠٢٢/٠١/٢٤/global-education-trends-and-research-to-follow-in-٢٠٢٢/
- Kerr, D., Mandzuk, D., & Raptis, H. (٢٠١١). The role of the social foundations of education in programs of teacher preparation in Canada. Canadian Journal of Education/Revue canadienne de l'éducation, ٣٤(٤), ١١٨-١٣٤. Retrieved from https://www.jstor.org/stable/canajeducrevucan.٣٤,٤,١١٨
- King, William R. (٢٠٠٩). *Knowledge Management and Organizational Learning, Annals of Information Systems 4*, Springer Science, Business Media.
- Max Van. (٢٠٠٧. "Phenomenology of Practice", Manen, *Phenomenology & Practice*, Vol. (١), No. ١.
- McNeil, J.(٢٠١٤, November). Contemporary Curriculum in thought and Action.٨th Edition, Available at: https://www.wiley.com/en-us/
- Provenzo, E. F. (Ed.). (2009). Encyclopedia of the social and cultural foundations of education. SAGE Publications, Inc. https://doi.org/10.4135/9781412963992
- Questia Trusted Online Research. (٢٠١٧). *Alternative Schooling*, Retrieved April ٢٢ https://www.questia.com/library/education/current-issues-in-education/alternative-schooling
- Questia Trusted Online Research .(٢٠١٧). *Current Issues in Education*, Retrieved April ٢٢,

https://www.questia.com/library/education/current-issues-in-education/accountability-in-education

- Rose, Pauline & Alcott, Benjamin. (٢٠١٥). *How Can Education Systems Become Equitable by 2030?*, A Part of a Series of Think Pieces Produced by The Health & Education Advice & Resource Team, the UK's Department for International Development, August.
- *Terada, Y., Merrill, S., & Gonser, S. (2021). The 10 most significant education studies of 2021. Edutopia. https://www.edutopia.org/article/10-most-significant-education-studies-2021*
- Yusof, Mohar & Others. (٢٠٠٩). "An Integrated Model of a University's Entrepreneurial Ecosystem". *Journal of Asia Entrepreneurship and Sustainability*, Vol. V, Issue ١.